



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمّـة لخضر - الوادي



كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق

محاضرات  
في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر قانون قضائي  
(السداسي الأول)  
إعداد الاستاذ: مرغني حيزوم بدر الدين

السنة الجامعية: 2022/2021

## المقدمة

يعتبر البحث العلمي أهم محرك لتطور الشعوب وتقدمها في كل صعد الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو القانونية، حيث تقطنت لهذا الأمر الدول المتقدمة وعملت في سبيل ذلك لدعم البحث العلمي وتشجيعه وتطويره بكل السبل المتاحة، حيث قامت بتدريسه في جامعاتها وكلياتها كمادة أساسية في جل التخصصات وذلك إيماناً من هذه الدول بالدور الفاعل للبحث العلمي في نهضة الأمم وتطويرها وتنميتها في مختلف المجالات، على عكس الدول النامية والتي بدأت بالإهتمام بهذا المجال الحيوي في النصف الثاني من القرن العشرين لمجموعة من الاعتبارات المختلفة.

ومن هنا فإن البحوث العلمية ومهما كان أهميتها وقيمتها والاضافة التي يمكن أن تقدمها في مجالات العلوم المختلفة فإن الفائدة المرجوة منها لا يمكن أن تتحقق وبالشكل المطلوب والجيد إلا إذا واكب ذلك إعداد هذه البحوث وكتابتها بطريقة علمية ومنهجية صحيحة، حيث لا يمكن تصور وجود معرفة حقيقية وبالأخص في مجال العلوم الإنسانية والتي من بينها الدراسات القانونية دون الإرتكاز الى منهجية علمية رصينة يبنى على أساسها البحث العلمي ليحولها الى منتج يعزز من التقدم الحضاري والعلمي في مختلف المستويات.

وعليه فإذا كان البحث العلمي يعتبر من المعايير الأساسية للحكم على التطور العلمي في أي بلد كان، فإن منهجية البحث العلمي تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي في حد ذاته، فلا يمكن أن يوجد بحث علمي من دون منهجية علمية ودقيقة ومرتبطة تتناول مشكل الدراسة وأبعادها وجوانبها المختلفة للوصول الى الحقائق وإدراك المعارف المختلفة، وهو ما يميز البحث الأكاديمي عن غيره من البحوث الأخرى من حيث إعماده على منهجية البحث العلمي المتميز بالدقة والعقلانية والإبتعاد عن العشوائية والتنظيم المنطقي.

والعلوم القانونية كغيرها من العلوم الاجتماعية لا يمكن لأحد أن يجادل بأهمية منهجية البحث العلمي فيها، حيث أن العلوم القانونية لم تتطور ولم تتقدم في مختلف الشرائع وعبر كل العصور إلا من خلال البحث المنهج الذي قام به رجال هذا الفرع ولا يزالون، حيث تعتبر دراسة المنهجية من أهم الدراسات التي تلقى لطلبة القانون وذلك بمجرد دخولهم لمقاعد الجامعة الى غاية التخرج على إعتبار أنها العمود الفقري لهذا التخصص، كما أنها ترتبط

بمختلف فروع وأشكاله وتخلق لدى الطالب الطرق والأساليب التي تمكنه من التعامل مع كل الاشكالات التي يطرحها علم القانون سواء من الإطار النظري أو التطبيقي.

وبناء على ذلك فإن المنهجية القانونية لا تقوم على إستعراض للمعلومات القديمة وإنما كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني صحيح، كون الطالب لا يحتاج فقط الى قدرة لإستيعاب المحاضرات المقدمة، وإنما الى صقل شخصيته وإبراز مواهبه وخصوصا في ما يتعلق بالكتابة القانونية التي تتميز بالدقة والخذر الشديدين وذلك دعما للبحوث العلمية وإبقاءا للفكر الخلاق والمبدع في فرع العلوم القانونية، من أجل الوصول الى حقائق علمية صائبة بطرق علمية وموضوعية دقيقة ومضبوطة، وعن قواعد منهجية ترسم طريق الباحث من بدايته الى نهايته.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة أهم المسائل التي تتضمن المبادرات العلمية لمقياس المنهجية في مجال العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون قضائي، وذلك نظرا لأهمية مادة منهجية البحث العلمي، ولتغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة، وكذل لتطوير مهاراتهم في هذه الناحية، حيث حاولت من خلال هذه المطبوعة الإلمام بكل المحاور المدرجة في الدليل البيداغوجي، بالرغم من أن مدة سداسي واحد تبدو قليلة جدا للإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع.

## المطلب الأول: خطوات البحث العلمي

ترتبط خطوات البحث العلمي مع بعضها البعض إرتباطا قويا الى درجة أنه يستحيل تقريبا الفصل بينها أحيانا، كما أنها تتداخل في ما بينها بحيث أنها تشكل مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمترابطة والمتكاملة، وبالرغم من الإختلاف بين الباحثين في عدد من الخطوات وفي سلم وأولويات ترتيبها، إلا أن هناك شبه إتفاق عام على أن مجموع الخطوات تتمثال في ما يلي:

### الفرع الاول: اختيار موضوع البحث

يعرف موضوع البحث بأنه " عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها بواسطة الدراسة لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث وتفسيرها، بحيث يجب على الباحث تحديدها بدقة وبصورة واضحة حتى يتمكن من إجراء بحثه بطريقة علمية، فهي عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير".  
إن اختيار موضوع البحث هو الخطوة الأولى في الطريق الطويل لإعداد البحث، و عامل مهم لنجاح العمل العلمي، لذلك على الباحث أن يجتهد في حسن اختيار الموضوع .

### أولا: شروط اختيار موضوع البحث

تمر عملية البحث العلمي بمجموعة من المراحل أو الخطوات المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، وفي هذا الصدد تبرز أول خطوة أمام الباحث مشكلة بذلك أول صعوبة من صعوبات البحث العلمي، والمتمثلة في اختيار موضوع البحث وتحديد بدقه حتى تكون الانطلاقة في القيام بالبحث صحيحة وسليمة، وبناء على ذلك تتم بعدها صياغة كل من الإشكالية والفرضيات العلمية حتى تكتمل معالم الدراسة البحثية وفق منهجية صحيحة.  
إن البحث العلمي عبارة عن استقصاء منظم دقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات ومعارف واكتشاف حقائق علمية والوصول إلى حل للمشكلة البحثية التي أراد الباحث دراستها وإزالة اللبس والغموض عنها، فهو وسيلة علمية للاكتشاف والتفسير العلمي للظواهر والمشاكل والتنبؤ بها و التحكم فيها.

والبحث العلمي السليم يبدأ بعملية اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية التي تمثل البداية المنطقية لأي جهد بحثي هادف، والقاعدة والأساس الذي يبني عليه الباحث جميع إجراءات البحث اللاحقة من صياغة للإشكالية أو لفرضيات العلمية وتحديد نوع الدراسة، ومنه تحديد المناهج المتبعة ونوع البيانات وللمعلومات المطلوبة، ومن ثمة الأدوات اللازمة والملائمة لجمعها

فمرحلة اختيار موضوع معين يصلح للدراسة والبحث تعد من أهم خطوات البحث العلمي، فليس من السهولة اختيار موضوع محدد وتحديده بدقة وطرح مشكلة بحثية بصدده، بل يتطلب هذا الأمر من الباحث بذل مجهودات في سبيل ذلك ومعرفة المصادر التي عن طريقها يتمكن من اختيار موضوعه وتحديد مشكلته البحثية ومراعاة مجموعة من المعايير التي تتدخل في عملية الاختيار هذه.

وهنا فإن تحديد المشكلة البحثية تحديدا دقيقا تعتبر أول خطوة عملية يقوم بها الباحث، وهي تكتسب من الممارسة العلمية للبحوث ومن خلال القراءة المتعمقة للدراسات التي أجريت حول الموضوع أو المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي ستؤثر في جميع الخطوات التي تليها، فهي التي تحدد نوع الدراسة وطبيعة المنهج الذي يتبع وخطة الدراسة و أدواتها وكذا نوعية البيانات المطلوب.

وهنا وقبل الخوض في غمار البحث فإن على الباحث أن يطرح على نفسه أولا مجموعة من الأسئلة نوجزها في مايلي :

- هل أحب هذا الموضوع و أميل إليه، وهل هو مشوق بما يكفي ؟
- هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل ؟
- هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحددة ؟
- هل من الممكن إعداد رسالة عن هذا الموضوع ؟
- هل يستحق الموضوع ما يبذل فيه من جهد ذهني وجسدي ومادي ؟

وهنا فإن قدرة الباحث في الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد توجهه و قدرته على إنجاز البحث، فإذا كان الجواب بالايجاب، فهذا يعني أنه قادر على بحث الموضوع، لأن الرغبة

والصلاحية هما أساس النجاح، أما إذا كان الجواب بالنفي، فليحاول الباحث اختبار موضوع جديد.

وتأسيسا على ذلك وعندما تتضح هذه الحقائق في ذهن الباحث ويستطيع من خلالها إستخلاص مشكلته البحثية، ومن أجل ترشيد عملية إختيار موضوع البحث العلمي وتوجيه البحث العلمي الى الطريق السليم فيجب التطرق لبيان مجموعة من المختلفة والتي تقود وتتحكم في عملية إختيار الموضوع وهي:

- عامل الرغبة النفسية والذاتية في إختيار موضوع البحث العلمي: حيث يلعب هذا المعيار الدور اكبير في تحديد ميولات الباحث وتفضيله في إختيار موضوع بحث دون غيره من الموضوعات ليكون محل ومحور البحث العلمي، حيث يعتبر عامل أساسي وجوهري من عوامل ومقاييس إختيار موضوع البحث العلمي التي يجب إحترامها ومراعاتها في مرحلة إختيار موضوع البحث العلمي من طرف الباحث ذاته ومن طرف الأستاذ المشرف ومن طرف مؤسسات البحث العلمي، كون الرغبة تدفع الباحث لتحمل مشاق البحث وصعوباته وتخلق لديه القدرة للإبداء، وسواء أكانت هذه الرغبة في المجال الواسع أو الضيق للبحث.

فمثلا لا نجبر طالب على البحث في مجال القانون الجنائي ولديه رغبة للبحث في القانون الإداري، كما لا نجبر باحثا أيضا وفي الإطار الضيق في القانون الإداري على البحث في موضوع القرارات الإدارية وللباحث الرغبة والميول للبحث في الوظيفة العامة مثلا.

- حداثة وأصالة الموضوع: وذلك بأن يعالج الموضوع الذي يتناوله البحث قضايا جديدة لم تتناول بالدراسة والتحليل والتفسير وأن ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية، حيث كلما توافر ذلك كلما امتاز البحث بالأصالة والمساهمة الحقيقية في البحث العلمي، وعليه "فمن الواجب على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى العلماء أو الباحثون الآخرون ولا يكرر ما قام به السابقون، لذا كان لزاما عليه الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع العلمية من كتب ومجلات ودوريات... لمعرفة ما وصل إليه الآخرون في حل المشاكل التي بحثوها، وما هي المشاكل التي لم تبحث أو التي لم يتوصل إلى حل لها".

وفي حالة اختيار موضوع فيه معالجات سابقة من الفروض يجب أن يستهدف

البحث مساهمة جديدة لم تكن في البحوث السابقة والتي يجب أن تحدد بكل دقة وموضوعية في مبررات الاختيار والأهداف المرجوة من الدراسة، وهو ما يجب أن ينطبق كذلك على المواضيع المترجمة التي يتعين على الباحث أن يتحلى فيها بالأمانة العلمية وألا يكون البحث عبارة عن تقليد أو ترجمة ترقى الى أن تصبح سرقة علمية.

- القيمة العلمية لموضوع البحث: تمثل القيمة العلمية لموضوع البحث من أهم

الأسباب المؤدية الى إختيار موضوع ما يشغل الرأي العام ويؤثر في الحياة العملية ويساعد في حل المشكلات الاقتصادية والإجتماعية القائمة، بما يعود على فائدة كبيرة للمجتمع.

وفي مجال الحقوق توجد العديد من المواضيع الحديثة والمتجددة ذات قيمة علمية

نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة يجب ترصدها بإستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث قانونية.

وبالنظر لإرتباط الحقوق وتفاعلها الشديد بمختلف مجالات الحياة الوطنية والدولية

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ذلك سيؤدي وبإستمرار الى تولد العديد من المشكلات الدولية والوطنية المتعددة الابعاد والتي تتطلب حلولاً قانونية عملية عاجلة لسد كل مكان الخلل.

-إرتباط موضوع البحث بالمشاكل المعاصرة: يجب وقبل البدء في أي مشروع

بحثي التعرف على إحتياجات المستفيدين منه، حيث أن موضوع البحث يجب مرتبطاً بالمشاكل الهامة القائمة محاولاً إيجاد حلول لها على أرض الواقع، ويؤدي ذلك لأن يكون للبحث أهمية نظرية وتطبيقية فيقوم بإيضاح القضايا الغامضة وتفسيرها أو البرهنة على نظرية أو الوصول إلى حقائق جديدة أو التنبؤ بالحوادث المستقبلية والتحكم فيها، ومن المؤسف أن نسبة كبيرة من الأبحاث التي تجرى حالياً أصبحت تخطط على أساس الأمكانيات البحثية المتوفرة والرغبة الشخصية، وليس على أساس المشاكل الحقيقية والعميقة القائمة التي تستوجب إيجاد الحلول لها، مما جعل هذه البحوث وبالرغم من جدية العديد منها تدور في حلقة مفرغة من التكرار وغياب الهدف والغاية من إجرائها، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يقدم إضافة للمعرفة الإنسانية ويساهم في حل مشكلات

المجتمع في مختلف جوانبه سواء كان البحث نظريا أو تفسيريا أو تطبيقيا ومهما كان الهدف منه.

-أن يكون موضوع البحث ذا نطاق محدد: فموضوع البحث العلمي يجب أن يكون ذا نطاق ملائم لنوع الدراسة المنجزة، فلا يكون بالواسع جدا ولا الضيق جدا، ويجب على الباحث تحديد الموضوع ونطاقه الموضوعي والزمني والمكاني بشكل اوضح ودقيق مبرز ذلك من خلال عنوانه، "فكلما كان الموضوع محددًا بدقة تامة كانت الرؤية واضحة أمام الباحث".

-الاستعدادات والقدرات الذاتية : بما أن البحث العلمي هو جهد يستمر لفترات طويلة خلال مسيرة إعداد المذكرة أو الأطروحة فإن ذلك يتطلب مجموعة من القدرات والمهارات والاستعدادات المختلفة والتي تختلف من باحث لآخر ، فهذه والقدرات والاستعدادات الذاتية تتحكم في اختيار موضوع معين من بين مجموعة من المواضيع وتتمثل خاصة في والقدرات التعليمية من خلال الإلمام بطرق البحث العلمي ومختلف مناهجه و أدواته وقدرات لغوية كالتحكم في اللغة واللغات الأجنبية مثلا والقدرات العلمية والذهنية كالتحليل والتفسير المقارنة... الخ فاختيار موضوع بحثي معين يكون عادة بما يتوافق وقدرات الباحث واستعداداته مما يمكنه من التحكم فيه بصورة جيدة وابرار هذه والقدرات.

-عامل الوقت: حتى يتحكم عامل الوقت وبشكل كبير في عملية إختيار نوع الموضوع المراد إنجازه، لأن هناك أنواع معينة من البحوث كالليسانس والماستر - مرحلة التدرج- يتعين على الطلبة إعدادها خلال شهو فقط للحصول على الشهادة في ختام السنة الجامعية، وهناك أبحاث أخرى كالديكتوراه تتطلب لإنجازها سنوات، وبالتالي فعامل الوقت يعد معيار حاسم لإختيار نوعية البحث الذي سيكون محل الدراسة من أجل أن ينجزه الباحث في الوقت المطلوب.

### ثانيا: صياغة عنوان البحث

لعنوان البحث أهمية كبير لما يكسبه من وظيفة إعلامية عن موضوع البحث ومجاله وإرشاد القارئ إلى أن البحث يقع في مجال معين كما تعتمد الهيئات العلمية في تصنيفها للبحوث انطلاقا من ذلك نجد أن العنوان البحث، وعليه تعتبر صياغة العنوان من أهم خطوات



إنجاز البحث العلمي، حيث أنه يعتبر المرآة العاكسة للبحث ذلك أن القارى للموضع فأول ما سيقع عليه بصره هو العنوان، وبالتالي فكلما كان العنوان جيدا وتوافرت فيه الشروط والصفة المطلوبة دل ذلك على براعة الطالب وقدرته على الولوج للموضوع بطريقة سليمة، حتى قيل في السابق " الكتاب يقرأ من عنوانه" بل ووصل الأمر الى تأليف كتب حول هل يمكن فعلا قراءة الكتاب من عنوانه، بما يوحي لدينا بالأهمية القصوى للعنوان الذي يجب على الباحث أن يبدع في صياغته.

وهنا على الباحث عند صياغة العنوان أن يراعي مجموعة من النقاط، أهمها:

- يجب أن يكون عنوان البحث محددا بدلالة البحث ومتضمنا وشاملا لأهم عناصره، وقد لا يتضمن جميع العناصر في مخطط البحث لكي لا يكون العنوان طويلا أكثر من اللازم.
- يجب أن يشير العنوان الى موضوع الدراسة بشكل محدد، فلا يشار الى الدراسة بطريقة عامة وغامضة.
- ينبغي أن تكون اللغة المستعملة في العنوان لغة مهنية عادية وليست لغة صحفية إستعراضية، وعلى العموم لا يفضل أن تزيد كلمات العنوان عن خمس عشر كلمة.
- أن يصاغ العنوان بكلمات أساسية ومعبرة وممتعة ومرنة وبخاصة بداية العنوان .
- التأكد من أن العنوان يعكس طبيعة البحث.
- أن يشتمل العنوان على متغيرات الدراسة بشكل واضح.

### الفرع الثاني: إشكالية البحث العلمي

تمثل الإشكالية نقطة الانطلاق في البحث، والراسمة لمساره، فهي التي تحوي عرضا للهاجس البحثي الأساسي وهي التي تتولد منها الإجراءات البحثية التي تستتبعها، ولعل الإشكالية هي أكثر ما يثير نقدا شديدا في غالبية الأطروحات التي يتم مناقشتها على مستوى كليات الجزائر، والأسباب متعددة في ذلك. لكنها كلها تتقاطع في التأكيد على التصورات الخاطئة عن الإشكالية.

وهنل فإنه توجد تقنيات يتميز بها إنجاز البحث العلمي من أهمها وضع إشكالية دقيقة تتناسب مع موضوع بحيث يكون كل جزء من الموضوع يمثل جزء من الإجابة عن تلك

الإشكالية المطروحة في المقدمة، دون زيادة و لا نقصان وهذا ما سميت به بتقنية ضبط الإشكالية.

غير أن الملاحظ اليوم أن هته التقنية أصبح نادرا التحكم فيها بإتقان بحيث أصبحت مشكلة البحث توضع من أجل الوضع و فقط و كأنها خطوة لا بد منها و انتهى الأمر، بل أكثر من ذلك نجد بعض الأبحاث يحول فيها عنوان البحث إلى سؤال دون بذل أي جهد وتكون بذلك الإشكالية قد وضعت، بيد أن الصحيح هو أن مشكلة البحث العلمي تخضع لعدة أسس و معايير تحدد على أساسها، إذ أن معايير اختيار مشكلة البحث هي نفسها معايير اختيار الموضوع التي تم ذكرها أعلاه ذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

### أولاً: مفهوم الإشكالية

شأنها شأن باقي المفاهيم السابقة محل الدراسة فقد تعددة التعاريف التي اطلقت على الإشكالية في محاولة لتفكيك وتوضيح معنى هذه الأخيرة.

فذهب البعض الى تعريفها بأنها " عبارة عن ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل اولمعبّر عن المشكلة التي يريد الباحث دراستها والوصول إلى حلول بشأنها، وهذا السؤال لا يؤكد القضية أو ينفيتها وإنما يأتي على صيغة استفهام واستفسار".

في ما عرفها آخر بأنها " عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة".

في ما ذهب آخرون إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال، ويمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية من الناحية العلمية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول

موضوع يشغل ذهنه، يفصل هذا السؤال العام إلى أسئلة جزئية، وبالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال العام.

وهنا فإن الإشكالية التي يختار الباحث معالجتها تعتبر عاملا يؤثر على كل سيرورة البحث، وعليها يتوقف نجاح البحث في جزئه الأكبر، ذلك أنها تضع الباحث منذ البداية أمام رهانات الموضوع، لذلك فإن اختيار إشكالية البحث ليس من الأمر السهل كما يبدو حيث أن كل بحث علمي حول فكرة محورية أساسية، و هذه الفكرة المحورية هي المشكلة، و بغير وجود المشكلة، يكون البحث مجرد تكديسا للمعلومات عديمة الجدوى و الفائدة.

### ثانيا: معايير إختيار الإشكالية

كثيرة ومتعددة هذه المعايير إلا أنه يمكن لنا تلخيصها من خلال مايلي:

- إهتمامات الباحث: فالإشكالية يفترض أن تثير إهتمام الباحث وأن تشكل تحديا بالنسبة له، إذ بدون الاهتمام والفضول العلمي لا يستطيع الباحث المثابرة والعمل.
- كفاءة الباحث: فلا بد أن يكون الباحث كفوؤا حتى يستطيع أن يدرس المشكل التي يريد.
- أن تكون المشكلة قابلة للبحث: إذ أن كل مشكلة بحثية تتضمن سؤالا أو عدة أسئلة، وليس كل سؤال أن يكون مشكلة علمية، ولكي يكون السؤال بحثيا يجب أن يكون قابلا للملاحظة أو قابلا لجمع المعلومات حوله من مصادر جمع المعلومات.
- أهمية الإشكالية: حيث يفترض في الإشكاليات الجيدة أن تعالج قضايا ومشكلات هامة وطارئة ومعقدة.
- أن تتوفر حولها الحقائق والمعلومات الكافية.

### ثالثا: معايير صياغة الإشكالية: بعد أن يختار الباحث مشكلة البحث ويقوم

بتحديدها بدقة بالاستناد إلى الأسس سابقة الذكر يتأتي هنا مرحلة صياغة الإشكالية، والتي تعتبر من أكثر المراحل حساسية وصعوبة في الموضوع كونه سينتقل الى الصياغة اللفظية المعبرة عن المشكلة البحثية، وهنا على الباحث مراعات القواعد التالية.

-الوضوح والدقة: إن إشكالية البحث يجب ألا تكون مبهمه أو غير عملية، فلو

طرح أحد مثلا إشكالية "ما هي آثار الإصلاحات القانونية على حياة المواطن الجزائري؟" فإن هذا السؤال يبدو واسعا جدا وغامضا في الوقت ذاته، فعن أي إصلاحات نتكلم هل الإصلاحات الدستورية أم الجنائية أم الإدارية أم...الخ، وعن أي جانب من حياة المواطن الجزائري سوف نتكلم: أو عن كل جوانب الحياة؟ .... إلى

غير ذلك من التأويلات الممكنة لهذا السؤال. إذن فقدرة الباحث على المعالجة الجيدة للإشكالية تتوقف على وضوحها ودقتها.

- أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر: حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.

- إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار: من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وفرض الفروض المتعلقة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها.

- يجب على الباحث أن يكون ملتزماً بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم أثناء قيامه بصياغة الإشكالية، كما يجب عليه أن يتجنب إبراز رأيه الشخصي.

- انسجام الإشكالية مع الموضوع والعنوان: لا بد من صياغة الإشكالية صياغة تتناسب مع الموضوع والعنوان أي أن تُستمد من الموضوع وتصب في العنوان، فالخلل في الموضوع هو الذي يطرح لنا الإشكال الذي يدفع الباحث للبحث فيه ودراسته، فالإشكال يجب أن يكون نابعا من الموضوع أو مما يترتب على عدم فهم جزئية منه أو مسألة فيه، فصياغة الإشكالية لا بد أن تنسجم وتتفق مع الجزئية المقصودة بالبحث في الموضوع، فلا ينبغي أن تبتعد عن موضوع البحث.

**رابعا: الفرق بين إشكالية بحث ومشكلة بحث: كثيرا ما يُستعمل لفظ "الإشكالية"**

ولفظ "المشكلة" دون تدقيق وكأنهما من الألفاظ المترادفة، ولكن الحقيقة هي أن بين اللفظين اختلافاً بارزاً ينبغي التنبيه إليه. يرى البعض أن الفرق بين الإشكالية والمشكلة يتلخص في كون المشكلة تتميز بإمكانية الوصول إلى حل يلغيها، مادام المجال الذي تطرح فيه ينتمي إلى ال واقع الموضوعي ويقبل نوعا من التجريب، ويصدق في هذا المقام قول ماركس « إن الإنسانية لا تطرح من المشاكل إلا تلك التي تقدر على حلها » أما الإشكالية فهي كلمة مولدة في العربية كترجمة موفقة لكلمة « *problématique* » ومعناها في الاصطلاح المعاصر " منظومة من العلاقات التي تتسجها داخل فكر معين (فكر فرد أو فكر جماعة) مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة، ولا تقبل الحل من الناحية النظرية

إلا في إطار حل عام يشملها جميعا" وبعبارة أخرى : الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها فهي توتر ونزوع نحو النظرية، أي نحو الاستقرار الفكري.

ولا ننق مع هذا الرأي في كل الجوانب التي طرحها، فعلاوة على الاختلاف المعروف بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية من حيث الإخضاع للتجربة، فإنه ليست كل المشاكل الاجتماعية تصل في نهاية البحوث إلى حل يلغيها، بل غالب البحوث في المجال الاجتماعي تعطي تفسيراً للظواهر (موضوع المشكلة) وأسبابها واقتراحات معالجتها أكثر من إعطاء حل نهائي لها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المعنى الذي أعطاه هذا الطرح للإشكالية هو معنى نظري عام، وقد لا يتفق في كل جزئياته مع معناها في مجال منهجية إعداد البحوث العلمية، ذلك أن الإشكالية ليس شرطاً أن تهدف أو تنزع في كل الأحوال إلى إنشاء نظرية أو قانون عام وإن كان هذا الهدف يبقى هدفاً سامياً.

### الفرع الثالث: جمع المصادر والمراجع

بما أن البحوث التي نقوم بها تعتمد على دراسات سابقة وآراء متنوعة في الموضوع، فإن الواقع يفترض أن يقوم الباحث بتفحص ذلك الانتاج العلمي وتقييمه فيختار المناسب منه والمرتبط بعنوان بحثه، ونظراً لتنوعها أحياناً ولكثرتها وتشابهه محتواها أحياناً أخرى يتوجب على الباحث تحديد الأهم فالمهم وهكذا، وتتنوع إلى أصناف عدة فمنها القوانين بصفة عامة سواء أكانت دساتير أو معاهدات دولية أو قوانين أو كتب أو مقالات أو مداخلات في ملتقيات علمية أو تقارير أو مذكرات تخرج أو مراجع باللغة الأجنبية، ولكي يثبت الباحث قيامه بدراسة متميزة فعليه أن يشير إلى النقائص الموجودة في الدراسات السابقة والمزايا التي جاءت بها هذه الدراسة.

وفي مجال العلوم الاجتماعية عموماً والقانونية خصوصاً فإن هناك وسائل وطرق متعددة لجمع المادة العلمية المتنوعة، فقد يلجأ الباحث إلى المكتبة وما فيها من مراجع متعددة ومتنوعة، وقد يستدعي أن يقوم الباحث بزيارة أو زيارات إلى المنطقة التي يقوم بدراسة نظامها القانوني، كما وقد يلجأ الباحث إلى المقابلة أو غيرها من كفايات تقصي المعلومة وذلك حسب طبيعة كل دراسة على حده.

وهنا وفي مجال العلوم الاجتماعية فإن أسلوب جمع المعلومات ودراستها يختلف من موضوع إلى آخر، فبالنسبة للبيانات والمعلومات الموجودة في المكتبة يتعين على الباحث أن

يبحث عن مصادر بحثه في الكتب والمقالات المنشورة في المجلات العلمية، وإذا كانت المعلومات المتعلقة بموضوع الباحث توجد خارج المكتبة فإنه يتعين عليه أن يعتمد على منهجية علمية للحصول على المعلومات الأساسية لبحثه وذلك بإستعمال وسائل جمع المعلومات الإلكترونية والمعروفة والمتاحة في الوقت الراهن.

وبالتعمق في المجال اقانوني نجد الوثائق العلمية تنقسم الى قسمين الوثائق الأصلية المباشرة وتسمى المصادر، والوثائق غير الأصلية وغير المباشرة وتسمى المراجع فتتعلق المصادر بالوثائق العلمية التي تتضمن مباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون إستعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات: وهذه المصادر هي

-الدستور .

-العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

-التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

-الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية الرسمية.

-محاضر ومقررات وتوصيات المؤسسات العامة الأساسية.

-المراسلات والتقارير الرسمية.

-الاحصائيات الرسمية.

أما المصادر الأخرى فتعتبر مصادر غير أصلية وينصرف مفهومها الى جميع الوثائق العلمية التي تستمد قوتها ومعلوماتها من مصادر ووثائق أصلية مباشرة، أو غير أصلية ومباشرة من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو الثالثة.... الخ بمعنى أنها الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث من مصادر أو وثائق أخرى، وأصطلح على تسميتها بالمراجع لأنه يرجع في إعدادها الى غيرها فهي غير أصلية.

ومن أمثلة هذه الوثائق نذكر

-الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوعات القانون،

كالقانون الدولي والقانون الإداري .... الخ

-المجلات والدوريات والمقالات العلمية، وقد أصبحت كثيرة وشائعة في مجال العلوم القانونية سواء تلك الصادرة عن الجامعات، أو الصادرة عن جهات أخرى كمراكز البحث وإتحادات المحامين ....الخ

-الرسائل العلمية الأكاديمية، والمنجزة داخل الجامعات لحصول بها على درجات علمية .

-المطبوعات الرسمية للأساتذة، والتي تكون عبارة عن محاضرات موجهة للطلبة تساعد في إستيعاب المقرر الدراسي.

-الموسوعات والقواميس: وهي كثيرة ومتنوعة وكل موسوعة تعالج حقلا قانونيا معين.

وعند المقارنة بين المصادر والمراجع في البحوث القانونية نقول بأن المصادر الأصلية هي ذات قيمة علمية في البحوث العلمية، لذلك وجب الإعتماد عليها والرجوع لها، وكلما إزداد إستخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منه كلما إزدادت قيمة البحث وخاصة حال كون هذه المواضيع لم يتم التطرق لها من قبل، وأما المرجع وهو ما أخذ من مادة أصلية ومن مراجع أخرى متعددة وألبس في ثوب جديد، وعليه فإنه دائما ما يطلب من الباحث العودة الى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر الأمر.

#### الفرع الرابع: خطة البحث

بعد جمع المراجع وقراءتها وتحديد المشكل والفرضيات تكون الفكرة الأساسية للموضوع قد تمخضت في ذهن الباحث، الأمر الذي سيساعده في هيكلة وتخطيط ودراسة وبحث الموضوع، وهنا نصل لمرحلة تقسيم وتبويب البحث، بمعنى تحديد المشكلة الأساسية للموضوع تحديدها تحديدا جامعا مانعا واضحا وصياغتها في شكل عنوان رئيسي، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة للبحث ليلي ذلك تقنيت وتقسيم وترتيب الفكرة أو الموضوع الأساسي في مشكلات وموضوعات على شكل عناوين فرعية، ثم تقسيم هذه العناوين الفرعية الى عناوين أخرى أقل فرعية وهكذا نزولا، وكل ذلك على أسس علمية منهجية وبحسب طبيعة البحث حيث وبالنسبة لبحوث الدكتوراه يشترط في التقسيم أن يبدأ من الباب، ثم الفصل، ثم المبحث، ثم المطلب، ثم الفرع، وبالنسبة لباقي البحوث الأخرى فإن التقسيم يكون حسب طبيعة البحث، فبحوث الماجستير مثلا يشترط فيها الفصول.

وهنا يجب على الباحث وعند التقسيم أن يراعي مجموعة من الضوابط المنهجية وأهمها:

- يجب أن يبدأ التقسيم بالبواب في الدكتوراه وليس بالفصل؛ لأن الباب أعم من الفصل، والفصل يكون للأبحاث الأخرى.
- الأصل العام أن التقسيم الأولي يكون ثنائي فبالنسبة للأبواب يشترط أن يكون هناك بابين، وأما باقي التقسيم في البحث من الفصول ونزولاً فهذا أمر متروك للباحث يحدده تبعاً لمقتضيات بحثه، ومنها غزارة العناوين. فهناك من الموضوعات، والعناوين ما هو غزير في مفاهيمه، وأفكاره، وجزئياته ومشكلاته يحتاج تأصيلها، والكتابة حولها إلى عدد أكبر من الفصول، وذات الأمر بالنسبة للمباحث والمطالب والفروع.
- ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية افقياً وعمودياً، كأن يتساوى ويتوازى عدد الأبواب وكذا عدد الفصول وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب المباحث وهكذا.
- تحاشي التكرار والتداخل والإختلاط بين مضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية والجزئية والعامية والخاصة أثناء تقسيم وتبويب الموضوع.
- لا يجوز مطلقاً تقسيم البحث إلى فرع واحد أي باب واحد، أو فصل واحد. وبحيث يجب أن لا تقل التقسيمات عن بابين، أو فصلين، أو مبحثين.
- لا يجوز تقسيم البحث إلى أبواب، وفصول، ومباحث دون ذكر عنوان لكل منها.
- ضرورة التناسق، والترابط بين العناوين كلها، بمعنى أن تكون العناوين من جنس بعضها البعض، أي ضمن مؤشرات موضوع البحث، وجزئياته، وأفكاره. فالمنهجية في إعداد خطة البحث تقتضي أن تكون عناوين الأبواب من جنس العنوان الرئيسي للبحث، وأن تكون عناوين الفصول من جنس عناوين أبوابها، وأن تكون عناوين المباحث من جنس عناوين الفصول، وأن تكون عناوين المطالب من جنس عناوين المباحث التابعة لها، وفيما نطلق عليه بضرورة التقيد بالدقة، والتحديد عند، أو في اختيار العناوين.
- عند تقسيم البحث إلى أبواب والأبواب إلى فصول يكتفى بكتابة مقدمة قصيرة عنه كمدخل وتمهيد عام فقط، وعلى أن يترك الشرح، والصياغة المفصلة فصوله، ومباحثه، ومطالبه، وفروعه.



وهنا وبعد أن يقسم الباحث موضوعه وفق ماسبق تبيانه نأتي الى مرحلة تصميم البحث، حيث أن هذا الأخير يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة وهي

**أولاً: المقدمة :** وهي عبارة عن مدخل عام وشامل ودال على آفاق الدراسة المراد القيام بها، ومختلف جوانبها، حيث يكون ذلك بصورة مركزة ومفيدة وداللة في نفس الوقت، بما يساهم في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقرائنه وإعداده للإنطلاق في صياغة وتحليل الموضوع.

وتتكون المقدمة من مجموعة من العناصر:

-أول هذه العناصر هو تمهيد يتعرض فيه الطالب الى أهمية الموضوع وإبداء الرغبة لدراسة المشكلة التي تستحوذ على إهتمامه والإلمام بجميع جوانب الموضوع. -ذكر أسباب ومبررات إختيار هذا الموضوع البحثي دون غيره من المواضيع ويبين إذا كان سبب إختياره للكتابة فيه جاء كثرة لقراءته أو كنتيجة لخبرته وإطلاعه على حقائق جديدة بالدراسة والتوسع في مجال الموضوع، مع إمكانية الإشارة الى الجهات التي يمكن أن تستفيد من بحثه، سواء أكانت داخل أو خارج الجامعة، وكل ذلك بدقة وإيجاز

- ذكر إشكالة الموضوع، فعندما نبحت في موضوع ما لابد وأن تكون هناك مشكلة للبحث، وإلا لما كان داع لأن نبحت، ووجود مشكلة يعني وجود صعوبة أو نقص أو خطأ ما، وبالتالي فهي تنبع من موقف غامض، وعليه فإن أفضل طريقة لطرح المشكل أن يتم طرحها في شكل تساؤل كبير يسمى ب " الإشكالية" تحدد من خلالها وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، بما سيبنى عليها لاحقاً من فرضيات. -ذكر أهم المحاولات والجهود والبحوث العلمية السابقة على الدراسة، وتمدى تمايز هذه الأخيرة عليها.

-ذكر أهم الصعوبات والعراقيل النظرية والعملية التي واجهت البحث بمناسبة

القيام بهذا البحث.

-ذكر المنهجية التي سيعتمد عليها الباحث في الدراسة وكيفية إجراء العمل وفق

هذه المنهجية.

-ذكر التقسيم الأول للموضوع، حيث يكتفي الباحث هنا بذكر التقسيم الأولي والأساسي فقط، ولا يسرد خطة البحث المفصلة وأرقام الصفحلا لأن ذلك يكون في نهاية البحث.

**1-المتن:** وهو الجذع الرئيسي لموضوع البحث، وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأبواب والفصول والمباحث والمطالي وكل التقسيمات الجزئية التي يتكون منها موضوع البحث، وكذا لكونه يشمل على كافة مقومات صياغة وتحضير البحث، من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والصياغة والتحرير والإقتباس والإسناد والتهميش والأمانة العلمية وفيها تتجلى شخصية الباحث وملكته العلمية لما يتضمنه من مناقسة وتركيب وتحليل.

**2-الخاتمة:** هي عرض موجز وشامل وحوصلة مختصرة للنتائج التي وصل لها الباحث عند إنجازه لهذا البحث، وبالتالي فالخاتمة هي إجابة مختصرة عن الإشكالية التي يدور حولها الموضوع بشرط ألا تأتي على ذكر أي جديد لم يتناول في العمل، والخاتمة تحوي عادة ثلاثة أمور أساسية وهي:

-خلاصة عامة حول الموضوع :بمعنى عرض موجز ومركز وشامل عن كل ما جاء في البحث، مع الإمتناع عن أي شرح أو تحليل جديدين، ولا شك أن البحث المتوسط أو كبير الحجم يحتاج إلى هذه الخلاصة، وذلك كي يجمع الباحث شتات البحث في اقل عدد ممكن من العبارات أو الجمل التي تلخص الموضوع أو المشكلة، وكيفية تحليلها وصولا إلى حلها.

-النتائج المتوصل لها في البحث : وهذه النتائج يمكن أن تقدم في شكل سرد لحقائق وصفية عالجه الباحث ووقف عليها فعلا عند أي مرحلة من مراحل الدراسة.  
-التوصيات أو الاقتراحات: فالخاتمة الجيدة هي التي يوجد فيها آراء واقتراحات واجتهادات وتوصيات شخصية للباحث نفسه تمثل الحلول التي توصل إليها الباحث للنقاط العلقة في الموضوع لتمون بذلك الخاتمة مرآة صادقة لما بذله الباحث من جهد عند إعداده لهذا البحث.

**3-الملاحق:** يمكن للبحوث العلمية أن تحتوي على ملاحق تتضمن بعض المواد التي لا يكون من المناسب أن ترد في صلب الموضوع تحت أي عنصر من العناصر السابقة، غير أن وجودها يعرض مزيدا من التوضيح والتفصيل في بعض العناصر من

قبيل بعض الوثائق القانونية أو التاريخية أو نماذج وعينات وصور أو أدله أو وثائق ومخاطرات....الى تكون قيمة ونادرة وغير متاحة للجميع، وتكون مساعدة في إثراء موضوع البحث.

4- قائمة المصادر والمراجع: وتكون في بعد الخاتمة يدون فيها الباحث المراجع،

والمؤلفات، والكتب، والمجلات التي استند إليها في إعداده لبحثه، وتخضع عملية التوثيق هذه لطرق وأساليب منهجية باختلاف أقسامها وأنواعها، وهذه القائمة تقسم إلى قسمين:

فعن القسم الأول فيتعلق بالمصادر، حيث سبق وبيننا المقصود منها، وترتيب هذه المصادر يكون على حسب قوتها القانونية وقيمتها الإلزامية من الأعلى الى الأسفل، ثم على أساس تاريخي، ثم على أساس هجائي، وهكذا حتى نصل الى نهاية قائمة المصادر.

أما القاسم الثاني فيتعلق بقائمة المراجع، فتحتوي على الكتب التي يمكن أن تقسم على عامة ومتخصصة، ثم المقالات ثم الرسائل الجامعية والمطبوعات البيداغوجية والمداخلات في الملتقيات فمواقع الإنترنت، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على المراجع الأجنبية.

5- الفهرس: ويقصد به إقامة دليل أو مرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث والترتيب الوارد فيه، مع الإشارة الى أرقام الصفحات عند كل جزئية من جزئيات البحث الواردة في الفهرس، وعلى إعتبار أن هذا الأخير يعتبر بمثابة المرشد أو الخريطة الدالة على أماكن المادة اعلمية في البحث فيجب عند الطباعة إخراجها على شكل يحقق وظيفته الإرشادية.

وهنا بقي أن نشير الى إختلاف موضع الفهرس حسب اللغة التي كتب بها البحث، فالبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية عادة ما يكون الفهرس في بداية البحث، وبعد الغلاف الداخلي المدون به عنوان البحث.

أما فيما يتعلق بالبحوث المكتوبة باللغة الفرنسية فإن العرف السائد أن يكون كوضع  
الفهرس هو في الصفحة الأخيرة من البحث وقبل الغلاف الخارجي مباشرة، وهذا هو الأمر  
السائد في البلدان العربية وخصوصا الفرنكفونية منها.

عنوان

الموضوع:..... الصفحة

.....المقدمة

.....الباب الأول:العنوان

.....الفصل الأول: العنوان

.....المبحث الأول: العنوان

.....المطلب الأول : العنوان

.....الفرع الأول : العنوان

.....الباب الثاني:العنوان

.....الفصل الأول: العنوان

.....المبحث الأول: العنوان

.....المطلب الأول : العنوان

.....الفرع الأول : العنوان

.....الخاتمة

.....الملاحق

.....المراجع

.....الفهرس

## الفرع الخامس: الاقتباس

عند القيام بصياغة وكتابة البحث فإن الباحث يحول أن يستشهد بما قاله بعض الكتاب والمؤلفين الآخرين حول موضوع الدراسة، وذلك من منطلق تدعيم رأيه ومواقفه في الموضوع، ولإظهار وجهة نظر أخرى مخالفة لآيئه، وفي كل من الحالتين فإنه لا بد من الإشارة وذكر المرجع أو المصدر والإعتراف بأنه صاحب هذه الفكرة هو هذا الباحث كذا في الدراسات المعنونة ب كذا، حيث وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يثبت نزاهته العلمية وعدم وقوعه في نطاق السرقة العلمية، كونه أعطى المصدر الذي إستعان به في دراسته وبغض النظر عن مدى صحة أو خطأ هذا المصدر.

وعند البحث في أنواع الإقتباس نجده يصنف إلى نوعين، الإقتباس الحرفي، والإقتباس غير الحرفي.

-الإقتباس الحرفي: وفيه ينقل الباحث معلومات مباشرة كما هي مكتوبة ومدونة في المصدر الأصلي فيقتبس النص كاملا وحرفيا دون إدخال أي تعديل أو تغيير، بمعنى أخذ الكتابة الواردة في النص محل الإقتباس وإعادة كتابتها في البحث المراد إنجازه وذلك كما وردت في النص الأصلي كلمة بكلمة، وهنا يتوجب على الباحث الإحتفاظ بكل متن ومعلومات النص كضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في النص الأصلي، وذكر رقم الهامش الذي يبين في أسفل الصفحة معلومات المصدر الأصلي، كما يجب كذلك مراعات الإختصار في الإقتباس ويستحسن ألا يزيد حجم الإقتباس على ستة أسطر، وأن يوضع النص محل الإقتباس بين مزدوجتين (( ))، وفي حال كان النص المقتبس طويلا وأراد الباحث حذف بعض الكلمات أو الجمل فإنه يشير الى موضعها بثلاث نقاط أفقية متتابعة

....

-الإقتباس غير الحرفي: ويسمى إقتباس المضمون وفي هذا النوع من الإقتباس

يستفيد الباحث من مضمون النص ومعناه والإستشهاد بالفكرة الواردة في النص بشكل غير حرفي، بمعنى أن يستعين الباحث بأفكار واردة في النص الأصلي ثم يقوم بإعادة صياغتها بأسلوبه الخاص وبلغة جديدة مع حفاظه على المعنى الأصلي للفكرة دون تشويش المعنى الذي كان يقصده الباحث الأصلي، وهنا لا يوضع النص المقتبس بين مزدوجتين او شولتين ولكن يهمش في آخر الصفحة.

وهنا نشير الى أنه يستحسن الاقتصار على حالة الضرورة فقط في الاقتباس الحرفي، فأسلوب المؤلف ولغته قد تغري الباحث بأن يحاول اقتباس النص حرفياً، ولكن هذا ليس بمبرر، وهو دليل ضعف أسلوب الباحث، ولهذا يجب عليه أن يحاول اقتباس الأفكار فقط وصياغتها بأسلوبه الخاص، كما أن كثرة الهوامش في الصفحة الواحدة تحاصر فكر الباحث، فلا يجد لنفسه مسلكاً يبرز من خلاله شخصيته العلمية.

كذلك قد توجد بعض الأفكار والمفاهيم الشائعة ترددها كل المصادر فلا داعي لان ينسبها الباحث إلى مصدر معين، وعدم الإشارة في الهامش إلى تلك الأفكار والمفاهيم لا يعني أنها تنسب إلى الباحث، لأن من يطالع مصادر أخرى في الموضوع. غير أن توجد هناك حالات يستحب فيها الاقتباس، كاستشهاد الباحث برأي مؤلف ما، وفي البحوث القانونية يستحب الاقتباس الحرفي للنصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية غير أنه في هذه الأخيرة يذكر الباحث منطوق القرار فقط بدون ذكر حيثيات هذه الأحكام أو القرارات.

### الفرع السادس: التهميش

تختلف طرق تهمش مصادر ومراجع البحث العلمي حيث يمكن ملاحظة هذا من خلال ملاحظة إختلافها الكتب ومجلات ومذكرات وقوانين ومعاهدات ... ولكل نوع من هذه الأنواع أسلوب خاص في التهميش.

وهنا نشير أيضا الى تنوع أساليب التهميش وضهور أساليب حديثة تعتمد على كتابة المراجع داخل متن البحث وليس في الهامش وذلك بفتح قوس يذكر فيه لقب الكاتب ثم فاصلة ثم سنة النشر ثم فاصلة فالصفحة ومن ثم يغلق القوس.

### أولاً: تهميش الكتب

وهنا يتعين على الباحث تقديم كل المعلومات المتعلقة بالكتاب أو المؤلف الذي نقلت أو أقتبست منه المعلومات بحث يتوجب اتباع التسلسل التالي مع وضع فاصلة بين كل عنصر وآخر تنتهي بنقطة:

- إسم الكاتب ثم لقبه .

- عنوان الكتاب، و قد يكون للكتاب عنوان فرعي فنضعة بين شولتين "...".
- الجزء إذا كان للكتاب أجزاء
- دار النشر .
- بلد النشر، فإن لم يوجد نكتب "دون بلد نشر"، أو نرزم له هكذا "د.ب.ن".
- رقم الطبعة، و في حالة عدم وجوده نكتب "دون طبعة" أو نرزم له بالرمز "د.ط"
- تاريخ النشر أو بدون تاريخ نشر، أو الرمز "د.ت.ن".
- رقم الصفحة أو الصفحات، بوضع الرمز (ص) وإذا كان الإقتباس لكثير من ثلاث صفحات فنكتب (ص ص) يليها النقطة (.) ثم يليها الرقم المحدد .

مثال ذلك :

حيزروم بدر الديم مرغني، الشركات الأمنية الخاصة نظريا وفي التطبيق، دار هومة، الجزائر، 2020، ص143.

وفي حال ذكر هذا الكتاب مرة أخرى بعد التهميش الأول فإن الباحث لا يكرر كتابة جميع المعلومات السابقة حيث أن هذه الأخيرة تذكر في أول مرة فقط، وعليه فإن الباحث هنا يكتبي بذكر اللاسم واللقب، ثم فاصلة ثم يكتب مرجع سابق ثم فاصلة ثم رقم الصفحة ثم نقطة.

غير أنه وعند إستعماله مرة ثانية وفي الهامش التالي مباشرة وفي نفس الصفحة ودون أن يفصل بينهما مرجع أخير فيكتب هنا المصدر نفسه ثم فاصلة فالصفحة ثم نقطة.

أما الكتب الجماعية والتي تكون لمجموعة من المؤلفين، كل مؤلف بمقالته الخاصة فتهمش كالتالي.

- اسم الكاتب"كاتب المقال".
- عنوان المقالة .
- اسم محرر الكتاب أو المنسق.
- عنوان الكتاب.

- دار النشر .
- مكان النشر .
- سنة النشر .
- الطبعة .
- الصفحة .

مثال ذلك: حيزوم بدر الدين مرغني، تعزيز آليات الرقابة على نفقات البلدية كضمان لتحقيق التنمية المحلية، مقال في مؤلف جماعي المالية المحلية في الجزائر - الواقع والآفاق، إشراف، شليحي الطاهر، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية، جامعة الجلفة، 2020، ص 250.

أما إذا كان الكتاب مترجم فيجب أن يكتب

- إسم الباحث الحقيقي .
- إسم الكتاب .
- إسم المترجم .
- دار النشر .
- مكان النشر .
- سنة النشر .
- الصفحة .

ومثال ذلك فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل فوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص38.

كذلك نشير هنا أنه إذا كان لمؤلف واحد كتابين أو أكثر فإن قواعد التهميش السابقة تبقى معتمدة عند ذكر الكتاب الأول، غير أنه ومع إدخال الكتاب الثاني في البحث فهنا يتعين أن نضيف عنوان الكتاب للتمييز بينهما ويكون ذلك بعد إسم ولقب المؤلف.

مثال ذلك: عمار بوضياف، المدخل الى العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 129.

أو: عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص 86.



وفي حال كان للكتاب الواحد عدة مؤلفين فإنه يتم كتابتهم بنفس الطريقة سابقة الذكر، وبالترتيب المبين على واجهة الكتاب دون تعديل في الأسبقية، وإذا زاد المؤلفون على ثلاثة فإننا نكتفي هنا بإسم المؤلف الأول مع كتابة عبارة وآخرون، مع وجود رأي آخر في هذه المسألة يقول بضرورة كتابة جميع المؤلفين غي أول مرة ثم نكتفي في الملات الموالية بذكر إسم المؤلف الأول فقط وإضافة كلمة وآخرون.

**ثانيا: تهميش المقالات:** عند تهميش مقال صادر عن مجلة علمية فإن التهميش السابق والمتعلق بالكتب يختلف تماما من ناحية الشكل، مع الإحتفاض بالأمور المتعلقة بكيفية ذكر المراجع في حال تعدد المؤلفين أو المقالات أو غيرها من الامور غير المتعلقة بالترتيب التالي

- اسم مؤلف المقالة ثم لقبه .
- عنوان المقالة.
- اسم المجلة .
- جهة الإصدار
- رقم المجلد.
- رقم العدد .
- تاريخ صدور العدد .
- رقم الصفحة أو الصفحات .

مثال : محمد بزيز، التدخل العسكري لفرض إحترام الديمقراطية في الممارسة الدولية المعاصرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 11، العدد01، 2020، ص 341

**ثالثا: تهميس المذكرات و الرسائل الجامعية** ويكون في هذه الحالة وفق الترتيب التالي

- اسم الكاتب ثم لقبه .
- عنوان المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة.

- تحديد طبيعتها حسب درجتها العلمية بمعنى مذكرة أو رسالة أو أطروحة.
  - الكلية ثم الجامعة التي أنجزت فيها .
  - سنة المناقشة .
  - الصفحة أو الصفحات .
- مثال ذلك :

- خليل زغدي، دور الدولة في تفعيل السياسة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2020، ص 243.

#### رابعاً: تهميش المحاضرات والمطبوعات: وتكون كالتالي

-إسم ولقب المؤلف

-عنوان المحاضرة أو المطبوعة

-الجهة التي صدرت عنها الكلية والجامعة.

-السنة.

-الصفحة.

مثال ذلك: إبراهيم ديدي، محاضرات في القانون الدولي الخاص، محاضرات ألقيت على طلبة سنة الثالثة قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018-2019، ص 85.

خامساً: كتاب ألفته جمعية أو مؤسسة: وهنا يكون إستعمال إسم تلك المؤسسة

كمؤلف، مع الإحتفاظ بالترتيب السابق المتعلق بالكتب.

مثال ذلك: مركز نون للتأليف والترجمة، البحث العلمي قواعده ومناهجه، جمعية

المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، 2016، ص 153.

سادساً: المقابلة الشخصية: وتهمش كالتالي

-إسم ولقب الشخص الذي قام الباحث بمقابلته

-صفة الشخص

-تاريخ المقابلة بالضبط اليوم والشهر والسنة وحتى ساعة المقابلة إن أمكن  
-مكان المقابلة

مثال ذلك: مقابلة مع السيد المكي دراجي، عميد كلية الحقوق والعلوم الساسية بجامعة الوادي، يوم 09 جوان 2020، بمقر كلية الحقوق والعلوم الساسية بجامعة الوادي، الوادي، الجزائر.

**سابعاً: التظاهرات العلمية:** وهي عبارة عن ملتقيات وندوات علمية وطنية ودولية يشارك فيها أساتذة وباحثون، ويكون تهميشها وفق الشكل التالي:

-إسم ولقب صاحب المداخلة.

-عنوان المداخلة.

-عنوان التظاهرة العلمية.

-الجهة المنظمة.

-تاريخ الإنعقاد، اليوم والشهر والسنة.

-الصفحة.

مثال ذلك: رشيد خضير، القضاء الإداري في الجزائر ودوره في حماية حرية الصحافة، الملتقى الدولي الثامن التوجهات الحديثة للقضاء الإداري ودوره في إرساء دولة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، يومي 07/06 مارس 2018، ص 518.

- نوع النص القانوني (دستور، قانون، أمر، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري، ...).

- تاريخ صدوره .

- الإشارة إلى تعديله أو تتميمه إن وجدت.

- مضمون النص كأن يكون متعلقاً بالقانون المدني أو التسيير الحضري .

- رقم العدد في الجريدة الرسمية و تاريخ النشر .

مثال :

المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 30 أبريل 2008 المتضمن جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب -، حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة 45، بتاريخ 4 ماي 2008.

### ثامنا: تهميش النصوص الدولية

يذكر الجهة المصدرة و رقمه و تاريخه و مضمونه .

مثال

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، قرار الجمعية العامة 260 ألف (د - 3) المؤرخ في 9 ديسمبر 1948.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (د- 25) المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

### تاسعا: تهميش المراجع المكررة

- إذا تكرر المرجع الذي اعتمدنا عليه سابقا بدون انقطاع، يكفي أن نضع عبارة " نفس المرجع " ثم وضع رقم الصفحة أو الصفحات، مع ضرورة ذكر المؤلف لوحدته إذا كان له مرجع واحد، أو ذكر المؤلف و مرجعه، إذا كان له أكثر من مرجع .

- إذا تكرر المرجع الذي اعتمدنا عليه سابقا بصفة منقطعة، وجب أن نكتب عبارة " المرجع السابق "، ثم وضع رقم الصفحة أو الصفحات، مع ضرورة ذكر المؤلف لوحدته إذا كان له مرجع واحد، أو ذكر المؤلف و مرجعه، إذا كان له أكثر من مرجع .

- في حالة تعدد الصفحات بدون انقطاع نكتب : ص ص 12-35.

- في حالة الإشارة إلى صفحات معينة منقطعة نكتب : ص ص. 26،44،75.

مثال 1 : إذا كان للمؤلف مرجع واحد

- عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

- عمر سعد الله، نفس المرجع، ص 85.

مثال 2 : إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع

- عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1986.

- عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 152.

## المطلب الثاني : أدوات البحث العلمي

### الفرع الأول: الملاحظة

#### أولاً: تعريف الملاحظة

الملاحظة هي المشاهدة و المراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، و الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة، لتحقيق أفضل النتائج و الحصول على أدق المعلومات.

#### ثانياً: أنواع الملاحظة

- **الملاحظة المباشرة:** ويتم من خلالها ملاحظة سلوك معين من خلال إتصاله المباشر بصاحب السلوك، وغير المباشر التي يتم من خلالها ملاحظة هذا السلوك من خلال إتصاله بالسجلات والتقارير العائدة لصاحب السلوك.

- **الملاحظة البسيطة :** هي نوع من الملاحظة غير العلمية، تتم عن طريق الصدفة بدون تخطيط و إعداد مسبق، و بدون استخدام أدوات، تفيد في الدراسات الاستطلاعية و الأولية للمشكلة .

- **الملاحظة المنظمة :** تتم بموجب إعداد مسبق و تحديد زمان و مكان، مع الاستعانة بالوسائل السمعية و البصرية لتجميع المعلومات و تسجيلها، و تستخدم غالباً في الدراسات العلمية .

- **الملاحظة المشاركة** : وهو أن يعيش الباحث مع الحدث على أنه فرد مراقب لهذا الحدث، وبدون المشاركة يعني أن يعيش الباحث مع الحدث على أنه مراقب له وليس مشارك في صناعته .

- **الملاحظة غير المشاركة** : لا تتضمن أكثر من النظر أو الاستماع في موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه.

**ثالثا: شروط الملاحظة العلمية:** يشترط في الملاحظة العلمية مايلي

-موضوعية الملاحظة أي البعد عن الذاتية وحتى يتحقق ذلك ينبغي أن يبتعد الملاحظ عن اهوائه وميوله وأفكاره لكي يلاحظ الظواهر أو السلوك كما تبدو.

- كلية الملاحظة أي عدم إهمال أي عنصر من عناصر الموقف الملاحظ.

-استخدام الأدوات العلمية في الملاحظة بعد التأكد من سلامتها وكفاءتها.

-تمسك الملاحظ بالروح العلمية والصفات العقلية والخلقية من حيث التحلي بروح النقد والتدقيق والشجاعة مع الإيمان بالمبادئ العلمية.

**الفرع الثاني: العينة**

**أولاً: تعريف العينة**

بداية يتوجب أن نشير هنا الى وجود مجموعة من المفاهيم الاحصائية التي تحتاج إلى تعريف وهي :

- **الوحدة الاحصائية** : هي جزء من نظام معين محدد، قد تكون كائنا حيا أو ظاهرة تربوية أو سيكولوجية، كما قد تكون مهنة أو مؤسسة.

- **المجتمع المستهدف**: المجموعة التي يهتم بها الباحث، ويهدف إلى تطبيق نتائج دراسته عليها فإذا كان الباحث يدرس أثر تطبيق قانون ما على نمط تحصيل ضرائب معينة من فئة محددة من التجار فإن هذه الفئة من التجار هم مجتمعه المستهدف.

- **المجتمع المتاح** : المجتمع المحدود الذي يستطيع الباحث تحديد أفراده، ويختار منه العينة المناسبة لدراسته ويعمم عليه نتائجها.

**المجتمع العام:** أو النظري فهو يعنى كل الأفراد ممن تتمثل بهم الظاهرة التي يود الباحث دراستها بغض النظر عن إمكانية الوصول لبعضهم دون الآخر، أو وجود إطار يضمهم جميعاً أو لا يوجد، فإذا كنت تريد تعميم نتائج بحثك على كل المراهقين الذين لا يحترمون القانون، وتنحصر أعمارهم في أعوام محددة، فإنك لن تجد قائمة تضم أسماءهم جميعاً، وهنا يحدد الباحث الأمر في مدينة معينة، وبذلك يصبح المجتمع هنا متاحاً.

- **العينة:** هي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء الدراسة عليها وفق قواعد معينة تراعي تمثيل المجتمع تمثيلاً صحيحاً.

يختار الباحث العينات وفق طبيعة موضوع الدراسة العلمية، و مشكلة البحث و أهدافه، وخطته وإجراءات تنفيذه، ففي الدراسات الاجتماعية مثلاً قد تكون العينة شاملة للمجتمع كله، و قد تكون محدودة ممثلة لطبقة محددة من الطبقات الاجتماعية، و قد تكون ممثلة لشريحة من شرائح الطبقة الاجتماعية، أو قاصرة على مجموعة أفراد من نفس الشريحة، و في الدراسات التاريخية قد تكون العينة ممثلة لظاهرة من الظواهر التاريخية أو مجموعة مؤلفات تاريخية.

### ثانياً: أنواع العينات

بعد الحصول على عينة جيدة وكافية لتمثيل المجتمع الأصلي يمكن للباحث أن يختار النوع الذي يراه مناسباً لدراسته، وهنا نذكر أهم العينات التي تستخدم باستمرار من قبل الباحثين:

- **العينة العشوائية البسيطة:** يتم الاختيار على أساس إعطاء فرص متكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع الأصلي فإذا كان أفراد العينة مرقمين على قصاصات من الورق، فإنّقاء الأرقام يتم بطريقة عشوائية إلى أن يتم إنتقاء العدد المطلوب، وكلما زاد عدد العدد يلغى ويستعمل هذا الأسلوب عادة في عمليات القرعة.

- **العينة العشوائية المنتظمة:** تختار العينة عن طريق اختيار المفردات من مسافات متساوية على القائمة بعد إعداد إطار المجتمع الأصلي، مثلاً: إذا كان مجتمع البحث في سجل مرقم فيتم اختيار أرقام العينة وفقاً للعدد المطلوب بشكل منتظم، مثل الأرقام

1،5،10،15 وفقا للعدد المطلوب، أو قسمة مجتمع العينة . مثلاً 200 على عدد العينة المطلوب مثلاً 20.

- **العينة الطبقيّة** : في هذا النوع من العينات يتم تقسيم العينات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي الى أقسام سواء حسب السن أو الجنس أو المهنة أو سن الدراسة أو التخصص إذا كانوا طلبة، فلو فرضنا على سبيل المثال بأن أستاذاً أجرى إستجواب ل 150 طالب بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، أي بمعدل 50 طالب لكل سنة، وقرر أن يأخذ عينه بمقدار 15 طالب من كل سنة، فمعنى هذا أنه إكتفى بدراسة أجوبة 45 طالب من جملة 145 طالب كان قد أجرى معهم أحاديث .

- **العينة الطبقيّة التناسبية**: وهذا النوع من العينة يختلف عن النوع السابق من حيث نسبة التمثيل في المجتمع الأصلي، فإذا كانت نسبة الطلبة في السنة الأولى خمسين بالمئة من مجموع الطلبة، والسنة الثانية ثلاثين بالمئة من مجموع الطلبة، والسنة الثالثة عشرون بالمئة من تمثيل الطلبة، فلا بد أن تكون نسبة الطلبة في كل سنة ممثلة في العينة العشوائية بحيث تجسم الشريحة حجم الطلبة في كل سنة، أي خمسون بالمئة من العينات العشوائية تؤخذ من طلبة السنة الأولى، وثلاثون بالمئة تؤخذ من طلبة السنة الثانية، وعشرون بالمئة تؤخذ من طلبة السنة الثالثة.

- **العينة المنتظمة** : وتتميز هذه العينة عن سابقتها في كونها بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الإختيار بحيث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة في جميع الحالات، فلو فرضنا بأن أحد الباحثين جمع 200 عينة من الطلبة وقرر إجراء دراسة على 20 عينه منها فقط، فإنه وعند قسمة 200 على 20 سيحصل على العدد 10 ففي هذه الحالة يقرر إذا كان يختار رقم 1 أو 6 أو أي رقم صغير آخر، فإذا قرر أن يبدأ برقم 6 فإنه يأخذ الأرقام المتسلسلة للرقم 6 من البداية وحتى النهاية، أي 6،16،26،36،46،56..... الخ وهذا بمعنى أن الرقم 10 هو الفاصل بين الأرقام في العينة، وفي النهاية يحصل على العدد المطلوب للعينة وهو 20.

- **العينة العرضية** : وهذا لنوع من العينات يختلف عن باقي العينات موضوع الدراسة السابقة، ذلك العينة العرضية لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً، وإنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات عن طريق الصدفة، أي أنه يحصل على



المعلومات من الذين يصادفهم، وبطبيعة الحال فإن هذه العينات لا تعكس الواقع الفعلي للمجتمع الأصلي، وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المجمعته عنده .

### ب - العينات غير الاحتمالية

- **العينه العمدية** : قد يختار الباحث مناطق محددة تتميز بخصائص معينة، و الاختيار يعتمد على

الباحث و معرفته لكل المعلومات الاحصائية .

- **العينه الحصية** : تستخدم لمعرفة الرأي العام حول مشاكل معينة، فيجري الباحث مقابلات مع

أشخاص لهم نفس الخصائص داخل منطقة معينة و محددة .

### ثالثا: خطوات أخذ العينه

تمر عملية إختيار العينه بعدة خطوات:

- التحديد الدقيق للمجتمع الاصلي للدراسة وذلك بشكل دقيق وواضح من حيث السمات والخصائص التي تميز أفرادها، إذ أن ذلك يؤثر على عدد أفراد العينه ونوعيه العينه التي يجب على الباحث أن يختارها.
- تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة، وإذا أمكن يجب على الباحث أن يرتبهم في جداول حسب أرقام متسلسله لأن ذلك يسهل عملية اختيار عينه ممثله للمجتمع.
- تحديد متغيرات الدراسة وذلك لضبط أكبر عدد ممكن من المتغيرات غير المدروسة.

ويتم تحديد العدد المناسب لأفراد العينه بناءا على عدة معايير

- تجانس أو تباين المجتمع: فكلما زاد التجانس بين أفراد المجتمع كان العدد اللازم للتمثيل أقل والعكس صحيح.

-أسلوب البحث المستخدم: حيث أن الدراسات المسحية تحتاج الى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، أما الدراسات التجريبية أو النوعية فتعتمد على عدد أقل من الأفراد.

-درجة الدقة المطلوبة: فإذا كانت الدراسة تتطلب درجة عالية من الدقة، مثل ما أن هذه الدراسة ستترب عليها قرارات مصيرية تستند الى نتائج البحث فهنا سنحتاج الى عدد أكبر من أفراد العينة لتعطي الثقة اللازمة لتعميم النتائج. وهنا تجدر الإشارة والتنبية الى أن عدد أفراد العينة ليس دائماً العامل الاهم في إختيار العينات، فعلى الرغم من أهمية العدد إلا أنه يبقى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة هو العامل الاهم في تحديد العينة المناسبة.

### الفرع الثالث: الاستبيان

يعد الاستبيان وسيلة من وسائل جمع المعلومات، وقد يستخدم في إطار واسع ليشمل الأمة أو في إطار ضيق على نطاق الدراسة، وبطبيعة الحال فهو يختلف في طوله ودرجة تعقيده والجهد الأكبر في الاستبيان ينصب على بناء فقرات جديدة والحصول على إستجابات كاملة، ومن الأهمية بمكان أن تكون أسئلة الدراسة وفرضياتها واضحة ومعرفة كي يكون بالإمكان بناء الفقرات بشكل جيد وسليم.

### أولاً: تعريف الاستبيان

هو أداة للحصول على الحقائق و تجميع البيانات، من خلال إستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المكتوبة و المعدة مسبقاً، تدور حول موضوع معين يتم وضعها في إطار علمي محدد، وتقدم الى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم، وبذلك يمون الإستبيان أداة مفيدة في الاستعلام أو جمع المعلومات، بل هو أداة فعالة للتعرف على وجهات النظر دون تدخل من المستبينين.

ويستم الاستبيان بالوضوح و الاتساق و سهولة العبارات، ويسلم الاستبيان إلى عينة البحث أو يرسل عن طريق البريد، أو ينشر على صفحات الجرائد و المجلات، او يعرض على شاشات التلفزيون، و قد يوضع في المنتديات، و المواقع الالكترونية.

وبالرغم من قلة الإعتماد على الإستبيان في الدراسات القانونية، إلا أنه يمكن أن يفيد في الكثير من المجالات كإستطلاع رأي المواطنين قبل إصدار التشريعات، مثلما شهدته الجزائر من طرح لمسودة تعديل الدستور من قبل الرئيس عبد المجيد تبون.

### ثانيا: تصميم الاستبيان

يتم وضع الاستفتاء وفق الخطوات التالية

- تحديد محاور الاستفتاء في ضوء الدراسات النظرية التي يقوم بها الباحث، والخبرة التي يكتسبها، واستشارة الخبراء والمتخصصين في ميدان المشكلة، ويمكن إجراء استطلاع بطرح سؤال مفتوح على المفحوصين، ثم تجمع الإجابات وتعرض على الخبراء.

- وضع عبارات الاستفتاء في شكل مجموعة من الأسئلة لكل محور، ويمكن تكوين الأسئلة على طريقة ليكرت و تتراوح درجة الاستجابة من 5/1 مثل : (موافق جدا/موافق/موافق لحد ما/موافق بدرجة قليلة/غير موافق إطلاقا)، أو من 3/1 مثل (تتحقق بدرجة كبيرة/تتحقق لحد ما/لا تتحقق)

- تحتوي الأسئلة على بعض الأسئلة المقيدة أو المغلقة، وهو الاستبيان المغلق الذي يطلب من أفراد العينة اختيار الإجابة المناسبة من مجموعة من الإجابات، مثلا (نعم، لا)، أو عدة إجابات مثلا (مناسب، مقبول، غير مناسب)، مثال ذلك ما رأيك في محتوى مادة منهجية البحث العلمي ؟

\* المحتوى الحالي جيد و يمكن ابقائه نعم ( ) لا ( )

\* المحتوى الحالي يجب تحسينه و تطويره نعم ( ) لا ( )

\* المحتوى الحالي يجب تغييره نعم ( ) لا ( )

- يحتوي الاستبيان على بعض الأسئلة المفتوحة، حتى يستطيع المفحوض المشاركة برأيه الذي يساعد الباحث عندما يغفل بعض النقاط، وهو الاستبيان المفتوح الذي يترك الحرية لأفراد العينة للتعبير عن آرائهم فيما يخص موضوع البحث، و مثل ذلك : ما هي - من وجهة نظرك - العوامل التي تؤدي إلى تحسين الأداء البرلماني ؟ رتبها حسب الأهمية ؟

:

.....-1

.....-2

.....3

.....4

- يمكن الجمع بين الأسئلة المغلقة و المفتوحة في سؤال واحد، و مثال ذلك : هل تتابع تقويم مستوى الأداء التشريعي لأعضاء المجلس الشعب الوطني ؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بلا، فما هي الأسباب ؟

.....-1

.....-2

.....-3

- وضع الاستفتاء في صورته النهائية عن طريق التجربة الاستطلاعية بتجريبه على عينة من الأفراد تختار عشوائيا للتأكد من وضوح عبارات الاستفتاء وتسلسلها المنطقي، والتأكد من صدقها بعرضه على مجموعة من الخبراء والمتخصصين كمحكمين، والتأكد من معامل الثبات .

### ثالثا: تخطيط الاستبيان

عند تخطيط الاستبيان فإنه يجب مراعات ما يلي:

- ماهي الأسئلة الضرورية التي يجب على الباحث أن يسألها ؟

- ماهو شكل المجتمع الذي يستجيب ؟

- هاهو الأسلوب الذي سيستخدم في إختيار العينة - أفراد أو جماعات- ؟

- هاهو الأسلوب الذي سيستخدم في إختيار العينة -العشوائية المنظمة أو

الطبقية- ؟

- ماهي المتغيرات التي ستستخدم في الدراسة- العمر، الجنس، الطبقة الإجتماعية،

المهنة....الخ- ؟

- هل طول الاستبيان مناسب - الاستبيان الطويل تكون الاستجابة عليه قليلة- ؟
- هل الاستبيان صادق وثابت وسهل الاستخدام ؟
- هل تم تطبيقه على مجتمع pilot study مشابه لمجتمع الدراسة المنوي الدراسة عليه؟

كما ويجب أن يراعي تساؤلات حول تضمين فقرات إيجابية وأخرى سلبية، هل أن الفقرات واضحة وخالية من الغموض، وهل هي خالية من أسئلة تتضمن عدة متغيرات، وأيضا أسئلة دالة على الإجابة والمصطلحات العامة وهل للمستبنيين القدرة والمعرفة للإجابة على هذه الأسئلة ؟

### - خصائص الإستبيان الجيد

للإستبيان الجيد مجموعة من الخصائص نعددها في

- يوجه أسئلة لكي يحصل على معلومات لتحقيق أهداف البحث.
- يتضمن أسئلة ذات علاقة بالدراسة، ولا يتضمن أسئلة ليس لها علاقة بالموضوع أو ليست هامة.
- لا يهدف للحصول على معلومات يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى كالمعلومات التي نحصل عليها عن طريق الملاحظة.
- لا يتضمن أسئلة مفتوحة open-ended إلا إذا كان ذلك ضروريا.
- لا يتضمن أسئلة خارج إطار ذاكرة المستجيب
- يتضمن أسئلة يمكن الإجابة عليها بسهولة وسرعة قدر الإمكان.
- أن يتضمن كل سؤال إجابة واحدة
- ألا تثير الأسئلة الطرف المستجيب
- تتقيح الأسئلة مطلوب كلما إقتضى الأمر ذلك.

### الفرع الرابع: المقابلة

#### أولا: تعريف المقابلة

المقابلة هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، لتحقيق أهداف الدراسة.

## ثانيا: أنواع المقابلة

- **المقابلة الفردية:** وعادة ما تستخدم المقابلات الفردية للمواضيع الحساسة أو للتجارب الشخصية أو للتعلم في فهم آراء ومواقف الأفراد في المجتمع، إذ يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يتعرف على أفكار ومشاعر ووجهات نظر الآخرين، بالإضافة الى ذلك يمكن للباحث أي يعيد بناء الأحداث القانونية من خلال الاجابات التي يحصل عليها في المقابلات الشخصية، وتعتمد هذه الطريقة على بناء الثقة بين الباحث والمشارك يف البحث من أجل ضمان المصدقية والدقة في الإجابات.

- **المقابلة المنظمة:** وفيها يتم سؤال المقابل مجموعة من الأسئلة المعدة والمتفق عليها سلفا، ويتلقى جميع المشاركين الأسئلة نفسها وبنفس الترتيب والطريقة، ويكون دور الباحث محايدا، كما أن طبيعة هذا النوع من المقابلات يتركز على الأسئلة العقلانية لا العاطفية، ويمكن أن تكون الإجابات محددة الأنماط مسبقا، كما يمكن أيضا استخدام الأسئلة المفتوحة التي تسمح للمشارك الإجابة بالطريقة التي يريد دون ضوابط أو قيود.

- **المقابلة غير المنظمة:** وهي مقابلة غير مقننة، وتكون ذات أسئلة مفتوحة وعميقة، ويكون دور الباحث أقرب الى دور المدير للحوار أكثر من مقابل، وهذا النوع من المقابلات يتيح للباحث فهم تفكير المشارك وسلوكه دون إسقاط فرضيات الباحث المسبقة أو تصنيفاته عليه، والتي قد تحد من أقوال وتفاعل المشارك

- **المقابلة الجماعية:** وهي مقابلة يعمل فيها الباحث وفي آن واحد مع

مجموعة من الباحثين، وفي هذا النوع من المقابلات يكون دور الباحث فيه إدارة الحوار وتسهيله، وتكون مهمته تسجيل التفاعل الذي يدور بين المشاركين، وها الأمر يتطلب مهارات في إدارة الحوار وتوجيه النقاش في الوجه المراد له، وهذه المقابلة الجماعية قد تظهر في كثير من الأحيان جوانب خفية من الحالة المدروسة ربما قد لا تظهر في أنواع المقابلات الأخرى وذلك نتيجة للتفاعل الحاصل بين المشاركين فيه.

**ثالثا: أهداف المقابلة:** يمكن أن نحصر أهداف المقابلة في مايلي

- تفسير لحدث ما: ويتحقق هذا الأمر عند إجراء المقابلة مع مع شخص ساهم

في صناعة الحدث أو عاصره عن قرب كشخص مثلا يبحث عن المفاوضات الجزائرية لتوقيع أحد الإتفاقيات فيستطيع الباحث هنا أن يقابل من إشتراك في هذه المفاوضات ويطلع منه على ظروف إجراء هذه المفاوضات ومضمونها والكواليس المرافقة لإقرارها.

- توثيق وثائق معينة: وفي هذه الحالة يكون الباحث متحصل على وثائق

معينة ولكنه يريد توثيقها أو التأكد من مدى صحتها، فيعود هنا الى الأشخاص الذين ساهموا فيها

- إستشراف المستقبل: ويكون ذلك عند إجراء المقابلة مع أشخاص يهتمون

بالمستقبل ولديهم القدرة على إستشرافه، وخصوصا في مجال توقع الإشكالات القانونية وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل الإصطدام بها على أرض الواقع

#### رابعاً: شروط المقابلة

- تحديد الأشخاص المفحوصين، والمستجوبين. أي الذين تجري المقابلة معهم. بمعنى

تحديد أفراد عينة الدراسة وخاصة الذين يعيشون معاً، ويجتمعون معاً، وتجري المقابلة معهم في بيئة واحدة، وكفئة واحدة: كفئة المساجين مثلا وفي العادة يركز الباحث على اختيار أفراد عينة بحوزتهم

معلومات مفيدة، وتغطي عدداً أكبر من عناصر البحث، وكلما كان تعاونهم، وتجاوبهم مع الباحث أكبر كلما سهل عليه استجوابهم، ومكنه من الحصول منهم على معلومات أغزر.

- تحديد مكان، وزمان المقابلة. وفي العادة يُخبر الباحث المُستجوبين بزمن، ومكان

المقابلة، وبوقت كافٍ مع إعطائهم فكرة عن نوعية الأسئلة، أو عن المعلومات المطلوبة منهم. وبحيث يكون زمن، ومكان المقابلة ريحاً سواء أكان المكان داخل العمل، أو خارجه، أو أثناء الدوام، أو خارجه.

- توفير جوٍّ ودّي، وطبيعي بين الباحث، والمبحوثين؛ حيث يحفزهم ذلك على التعاون

معه، والإجابة على أسئلته بكل راحة، وطيب نفس، ومن أجل تحقيق ذلك يبتعد الباحث عادة عن الرسميات، والبروتوكولات، بحيث ويتقرب إليهم بسماحة وجه، وطلاقة محيا، وليونة

معاملة تذوب معها برودة الثلج بينه، وبينهم حيث يُقبلون عليه براحة ضمير، وانفتاح سريرة مما يحقق له نتائج أكثر غزارة، ويحصل منهم على معلومات أكثر دقة، ووضوحاً.

- ظهور الباحث بمظهر لائق. سواء من حيث هيئته، أو لباسه، أو هندامه، أو سلوكه، أو حركاته، أو استجاباته مما يحفز المُستجوبين على التقرب منه، والتعاون معه، وعدم النفور منه. وحيث يشعرهم أنه كفؤ لاستجوابهم، وأخذ المعلومات منهم.

- تحديد أسئلة دقيقة، وواضحة وواقعية وغير متحيزة وغير شخصية تساعد الباحث على الحصول على المعلومات المطلوبة بعيداً عن أسئلة العموميات، والتعقيد، والغموض، حتى يتلقى الباحث عليها أجوبة واقعية، وغير متحيزة أيضاً.

- تأكيد الباحث على سرية المعلومات التي سيقدمها الشخص الذي ستجرى المقابلة معه وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ويوضح له بأن المعلومات التي سيقدمها ستكون مفيدة للبحث وسوف تؤثر في نتائجه.

- تسجيل الإجابات أثناء المقابلة، وبالسرعة الممكنة. وعدم ترك ذلك إلى نهايتها؛ لأن ذلك قد يحرم الباحث من معلومات، أو بيانات هامة، ومفيدة بنسيانها مثلاً. ولذلك على الباحث أن يحضر سجلاً، أو أوراقاً يدوّن عليها إجابات المفحوصين، وفي وقتها.

### المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

ينصرف المنهج إلى ذلك الطريق الواضح البين الذي يتبعه الباحث في بحثه للوصول للحقيقة، فقد يكون مرسوماً من قبل بطريقة تأملية مقصودة، وقد يكون نوعاً من السير الطبيعي للعقل لم تحدد أصوله سابقاً، ذلك أن الإنسان في تفكيره قد ينظم أفكاره ويرتبها في ما بينها حتى تؤدي إلى المطلوب على أكمل وجه على نحو طبيعي تلقائي ليس فيه تحديد ولا تأمل لقواعد موضوعة من قبل، فهو التفكير القائم على أساس الخبرة الحسية للإنسان على جمع المعرفة العلمية المنظمة الذي يمتاز بالتراكمية والتنظيم والدقة والتجريب، وعليه فسنتناول في هذا المحور تحديد معنى المنهج من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية وذلك في مطلب أول، ومن ثم تحديد أنواع المناهج المتعددة والمختلفة، والتي يتوجب على الباحث أن يحسن اختيارها و تطبيقها على موضوع بحثه وفق الأهداف المحددة في مطلب ثاني.

### المطلب الأول: تعريف المنهج



من أجل تحديد تعريف للمنهج لا بد من الإشارة إلى المعنى اللغوي لهذه الكلمة و المعاني التي وضعها المؤلفون في ذلك.

## الفرع الأول: تحديد المصطلحات

### أولاً - تعريف المنهج

#### 1- التعريف اللغوي

جاء في لسان العرب في معنى كلمة المنهج ما يلي :

- طريقٌ نَهَجٌ: بَيَّنَّ واضِحٌ، وهو النَّهْجُ .

- و المِنْهَاجُ: كالمَنْهَجِ .

- و في التنزيل: لِكَلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً و مِّنْهَاجًا.

- و المِنْهَاجُ: الطَّرِيقُ الواضِحُ.

كما وينصرف التعريف اللغوي للمنهج الى كون المنهج بوزن المذهب، والمنهاج هو الطريق الواضح، وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة Method تعني النظام والترتيب وطريقة عمل شيء.

أما في اللغة الفرنسية فتقابلها كلمة Méthode، وهي كلمة مأخوذة من الأصل اليوناني Méthodos، الذي يتألف من مقطعين: " Méta " بمعنى "بُعد" و " hodos " بمعنى

"طريق"، وهذا يدلّ من الناحية الاشتقاقية على معنى السير تبعا لطريق محدّد، وهي نفس الدلالة الاشتقاقية للكلمة العربية "المنهج" والتي يقصد بها الطريق الواضح المحدّد.

#### 2 - التعريف الاصطلاحي

يعرف المنهج إصطلاحا بأنه مجموعة من القواعد التي يتمّ وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتبّعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.

كما ويعرف بأنه " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة "، و أيضا " الطريق الواضحة التي يسلكها الدارسون في دراستهم "، و كذلك يمكن تعريفه بأنه " التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون "

إن هذه التعريفات تشير إلى وجود اتجاهين للمناهج من حيث الأهداف.

- أحدهما يكشف عن الحقيقة و يسمى منهج الإختراع

- و الآخر يبرهن أو يعدل من مفاهيم سائدة و يسمى منهج التصنيف .

### ثانيا - تعريف المنهجية

كثيرة ومتعددة هي التعريفات الواردة لمصطلح المنهجية، حيث يمكن لنا هنا أن نورد أهمها في:

- مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي.

-هي مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما كما أنها مجموعة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها وبالتالي فهي إذن هي " مجموعة من المسالك التي تتبعها هذه المناهج والاقترابات للوصول إلى الحقائق، أو إزالة اللبس والغموض عن كثير من العمليات وتفاعلاتها.

- علم يعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة مع توفير الجهد والوقت، وتفيد كذلك معنى ترتيب المادة المعرفية وتبويبها وفق أحكام مضبوطة لا يختلف عليها أهل الذكر.

- هي مجموعة الإجراءات والآليات المتعارف عليها بين العلماء، والتي يمكن استخدامها للملاحظة والكشف والتحقيق في اكتساب المعرفة والوصول إلى الحقائق والغرض الأساسي من المنهجية هو محاولة فهم الأمور والعلاقات في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان من أجل الوصول إلى النظريات والقوانين العلمية التي تحكم الكون وتسيره، وعليه فهي مجموعة المناهج والتقنيات التي توجه إعداد البحث العلمي وترتيب الطريقة العلمية، أي هي دراسة المناهج والتقنيات المستعملة في العلوم الإنسانية ومن بينها العلوم القانونية.

### الفرع الثاني : تقسيمات المناهج

#### أولا - تصنيف ماركيز Marguis

- 1 - المنهج التاريخي.
- 2 - المنهج التجريبي.
- 3 - المنهج الفلسفي.
- 4 - منهج الدراسات المسحية.
- 5 - منهج دراسة الحالة.
- 6 - المنهج الانتروبيولوجي.

#### ثانيا - تصنيف وتني Whitney

- 1 - المنهج الوصفي .
- 2 - المنهج التاريخي .
- 3 - المنهج التنبؤي .
- 4 - المنهج التجريبي .
- 5 - المنهج الاجتماعي .
- 6 - المنهج الفلسفي .

7 - المنهج الإبداعي .

### ثالثا - تصنيف كرنشا سوماي

1 - البحث الأساسي .

2 - البحث التطبيقي .

3 - الدراسة الإستكشافية .

4- الدراسة الوصفية .

5- الدراسة التشخيصية.

6- الدراسة التقييمية.

7- البحث العلمي أو الواقعي.

### ربعا - تصنيف الأستاذ عبود عبد الله العسكري

1 - المناهج العقلية .

2 - المنهج البديهي أو الاستنباطي .

3 - المنهج الإستقرائي .

4 - المنهج الوصفي .

5 - المنهج التاريخي .

6 - المنهج النفسي .

### خامسا - تصنيف أودم Odum

1 - المنهج الإحصائي .

2 - منهج دراسة حالة .

3 - منهج المسح الاجتماعي .

4 - المنهج التجريبي .

## 5 - المنهج التاريخي .

### سادسا- التصنيف على أساس النية أو القصد

- 1- البحث الأساسي.
- 2- البحث التطبيقي.
- 3- البحث الإستكشافي.
- 4- البحث التشخيصي.
- 5- البحث العملي أو الواقعي.

وهنا نشير الى أن هذه التصنيفات وغيرها لمناهج البحث العلمي، طبقت بشكل أو بآخر في دراسات وأبحاث معظم الباحثين، ولكنها صنفّت بأساليب وطرق مختلفة دون أي توضيح للمعايير، التي تمت عليها عملية التصنيف، ولقد تم تصنيف المناهج السابقة وفق المعيارين التاليين:

### 1- معيار المنهج أو الأسلوب المتبع

كأن يكون المنهج نظريا يتميز بإطار واضح له أسسه ومقوماته، لمعالجة منظمة وشاملة لمشكلات الظاهرة أو الحدث قيد الدراسة، للوصول إلى النتائج الحقيقية، مع إيجاد اتجاه للتطوير. ومن هذه المناهج على سبيل المثال " المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاجتماعي والأخلاقي. "

أما المنهج العلمي التطبيقي فهو يعاني من غياب الأسس النظرية، التي تسمح وعالجة منظمة وشاملة للمشكلات المدروسة، وتقديم الحلول المطروحة لها، مع إمكانية اتجاه نحو التطوير . ومن هذه المناهج على سبيل المثال " المنهج التجريبي والمنهج التحليلي والإحصائي والمنهج المقارن....الخ

### 2- طبيعة الظاهر أو الحدث المدروس

وهنا تكمن مشكلة تصنيف المناهج للبحث العلمي، حيث يمكن أن تشترك مع بعضها بعضا، في بحث ظاهرة أو حدث معين، كما في العلوم الاجتماعية، فالمناهج النظرية أكثر استخداما في العلوم الاجتماعية، والعكس بالنسبة للمناهج العلمية والتطبيقية.

ورغم كل هذه التصنيفات إلا أن مناهج البحث العلمي تشترك وعلى اختلاف أنواعها،  
بجموعة من الخصائص والميزات يمكن إجمالها بالآتي:

- التنظيم في طريقة التفكير والعمل، القائمة على الملاحظة والحقائق العلمية.
- التسلسلية والترابط في تنفيذ خطوات البحث المتتالية .
- الموضوعية والبعد عن الخصوصية والتحيز والذاتية والميول الشخصية.
- إمكانية اختيار نتائج البحث في أي مكان وزمان، باستخدام المناهج العلمية ولكن ضمن ظروف وشروط مماثلة لحدوث نتائج الظاهرة المدروسة.
- معالجة الظواهر أو الأحداث التي خضت عن ظواهر أو أحداث مماثلة.
- القدرة على التنبؤ، بمعنى وضع تصور لما ستكون عليه الظواهر أو الأحداث، قيد الدراسة في المستقبل.

### المطلب الثاني: أنواع المناهج

إنطلاقاً مما سبق تبيانه بأن المناهج هي السبيل التي يحدد من خلالها الوصول الى الحقيقة المرجوة من وراء الدراسة، غير أن هذه المناهج تختلف تبعاً لإختلاف العلوم وهو ما ترتب عليه تميز هذه المنهج بالإختلاف والتعدد والتنوع رغم أن الفصل بين مختلف هذه المناهج بالنسبة لأي علم من العلوم يكاد يمون مستحيلاً، بحيث لا يمكن أن نفصل المناهج عن بعضها البعض في تكوين علم واحد ولكن نقوم بهذا التقسيم لأجل دراستها فقط، حيث أنه في الواقع تمثل خطوات مختلفة في منهج عام واحد نسير بها للوصول الى نتيجة واحدة، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال البحث في أهم المعتمدة في مجال الدراسات القانونية.

### الفرع الأول: المنهج الاستدلالي

#### أولاً - تعريف المنهج الاستدلالي

#### 1 - معنى الاستدلال

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير في قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون اللجوء الى التجربة وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة

الحساب، حيث يطلق على هذه العملية إسم المنهج الإستدلالي الذي يعتمد البحث فيه على العقل لإثبات المحمولات لموضوعات القضايا المبحوث عنها في العلم.

وعند البحث في مراحل الإستدلال نجدها تنقسم الى أربعة مراحل أساسية

فأول مرحلة ينبغي على الباحث القيام بها هي البحث عن معنى مفهوم الموضوع، والذي تتكون منه الفرضية بما هو ؟ وتسمى هذه المرحلة بما الشارحة أو ما الحقيقية والجواب عنها يسمى بالحد أو الرسم.

وثاني مرحلة هي السؤال عن ثبوت الشيء وتحققه، بمعنى هل هو موجود ؟، وتسمى هذه المرحلة ب الهلّية البسيطة والجواب عنها يسمى مفاد كان التامة، لأن موضوع العلم أو المسألة مالم يكن له ثبوت وتحقق لامعنى للبحث عنه، فيكون البحث سالبا بإنقضاء الموضوع.

وثالث مرحلة فتكون بعد الجواب بإيجاب عن السؤال الثاني وتحصيل ثبوت الشيء، حيث يأتي السؤال هنا عن صفاته وأحواله وخصائصه التي يمكن إثباتها له بهل هو كذا؟ أو كذا؟، أي عن ثبوت شيء لشيء، في ضوء ما يعرف بقاعدة الفرعية، أي أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له، وتسمى هذه المرحلة الهلّية المركبة، والجواب عنها يسمى مفاد كان الناقصة.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي مرحلة السؤال عن الشيء لم؟، أي السؤال عن علة التصديق الإعتقاد بأصل ثبوت الشيء، أو إثبات صفة له، وهي المرحلة الأخيرة التي تعبر عن الإستدلال، فالإستدلال هو الجواب عن علة التصديق بالفرضية، لتصبح قضية نظرية بعد الانتهاء من عملية الإستدلال.

وعليه فإن الاستدلال وكأصل عام يبدأ من قضايا و يسير منها إلى أخرى تنتج عنها بالضرورة، وقد تكون القضايا الأولى مستنتجة من قضايا سابقة عليها، لكن لا بد من التوقف عند قضايا غير قابلة للبرهنة عليها تسمى بالقضايا الأولية و مثلها التصورات الأولية التي لا تقبل أن تعرف، ومن هذه القضايا و التصورات الأولية و التي تسمى "بالمبادئ"، يستنتج الإنسان قضايا أو تصورات أخرى استنتاجا ضروريا، و فق قواعد المنطق وحده، وهذه القضايا المستنتجة تسمى بالنظريات، فكأن الاستدلال نظام من المبادئ و النظريات.

يتم الاستدلال عن طريق تقديم الأسباب و الحجج التي بحوزتنا للتوصل إلى استنتاج ما، من خلال عملية عقلية نتوصل بها من أفكار عامة إلى أفكار خاصة، وتظهر نتيجتها المنطقية في ثلاثة أشكال:

فهناك الاستنتاج البسيط والذي يحصل عند البرهان عن حقيقة ما أو واقعة معينة، وكمثال على ذلك أنه رأيت شخصا هاريا وفي يده سكينًا ومتسخ بالدماء، ورأيت شخصا آخر يتخبط في دمائه، فهنا أستنتج وبكل بساطة بأن حامل السكين هو من قام بطعنه .

وهناك الاستنتاج القياسي وهو عبارة عن إستنتاج مستمد من علم المنطق، يتكون من جمل ثلاثة، كأن نقول بأن كل انسان فان فهذا عبارة عن امتداد أكبر أو مقدمة كبرى، ثم نقول بأن سقراط إنسان فهذا عبارة عن امتداد أوسط أو مقدمة صغرى، وأخيرا نقول سقراط فان وهو عبارة عن النتيجة المتحصل عليها.

وهناك الاستنتاج الرياضي والذي يعتمد على علاقات بين مختلف الجمل التي تكون كبرهان عن عملية ما، وقد يتخذ شكل القياس مثل الموازة بين مثلثين في علوم الهندسة .

## 2 - مبادئ الاستدلال

### - البديهيات

البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها وتعد صادقة بلا برهان، عند كل من يفهم معناها، ولها خواص ثلاث، أنها بينة للنفس بصورة تلقائية بمعنى وضوحها مباشرة للنفس وبدون وساطة ولا برهان منطقي، وثانيها الأولوية المنطقية أي أنها أغنى من كونها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره، وثالثها أنها قاعدة صورية عامة في مقابل المبادئ الخاصة المتعلقة بحالة معينة من أحوال العلم الخاصة أو بتعريف معين، وتسمى البديهية أحيانا بإسم القضايا المشتركة، وذلك بمعنيين: الأول أنها مسلمة من كل العقول على السواء، والثاني أنها تنطبق على أكثر من علم واحد.

والبديهيات بعضها مجرد تعريفات أو نتائج مباشرة لتعريفات، فنحن مثلا لا نستطيع أن نعرف الكل والجزء دون أن نضمن في ذلك التعريف أن الكل أكبر من الجزء ومن هنا كانت في أحيان كثيرة هزلية المعنى، وهي في الواقع غالبا ما تكون مجرد تعبير أو تطبيق عن الكميات لمبدأ الذاتية، ولذا كانت صورية مثله، ولا تقيد إلا كمبادئ موجهة قليلة الخصب.



## - المصادر

المصادر وهي أهم من البدهيات وإن كانت أقل يقينية منها، وبين البديهيات والمصادر عدة فروق: فالبديهيات بينة بنفسها، أما المصادر فهي ليست كذلك، ولكن يصادر على صحتها وتسلم تسليمًا، مع عدم بيانها بوضوح العقل، نظرًا لفائدتها ولأنها لا تؤدي، أو طالما كانت لا تؤدي إلى تناقض، والبديهيات لهذا قضايا تحليلية، أما المصادر فقضايا تركيبية، زالبديهيات تعبر عن خواص مشتركة بين كل أنواع المقادير، ومن هنا سميت قضايا مشتركة كما سبق وذكرنا، أما المصادر فلا تنطبق إلا على نوع معين من المقادير.

وعليه فالمصادرة قضية ليست بينة بنفسها، كما لا يمكن أن يبرهن عليها، ولكن يصادر عليها، أي يطالب بالتسليم بها، لأنه من الممكن أن نستنتج منها نتائج لا حصر لها دون الوقوع في إحالة فصحتها إذا تستنتج من نتائجها، غير أنه من النظريات الحديثة من لا تميل إلى المغالاة في التفرقة بين المصادرة والبديهية، بل تذهب إلى التقريب بينهما بأن تعدا كليهما " تعريفات مقنعة" ولا فرق بينهما إلا في درجة التركيب.

فهي ليست بينة وغير عامة و مشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليمًا، رغم عدم بيانها بوضوح العقل، وتظهر صحة المصادر من نتائجها المتعددة والصحيحة غير المتناقضة، و مثال ذلك المصادرة القائلة بأن " الإنسان يفعل أولاً يفعل طبقاً لما يراه أنفع"، و المصادرة القائلة بأن " كل إنسان يطلب السعادة".

## - التعريفات

وهي عبارة عن قضايا وتطورات جزئية، خاصة بكل علم، وهو التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده، و يتكون التعريف من عنصرين هما : المعرف وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد.

ويشترط في التعريفات مجموعة من الشروط أهمها:

- أن يكون التعريف أوضح من المعرّف في ذهن المخاطب، فلا يصحّ التعريف بالأخفى مفهوماً والمبهم.
- أن يكون المعرّف مساوياً للمعرّف من حيث دائرة الصدق على الأفراد، فلا يصحّ التعريف بالأعم، لأنه غير مانع من دخول أفراد غريبة
- ألا يكون التعريف مبنياً للمعرّف؛ أي لا يتصادق معه في الأفراد مطلقاً، كأن يعرف القانون بأنه نبات أو ماء.
- ألا يكون التعريف دورياً ويتحرك في دائرة مفرغة، بمعنى أن يعرف المفهوم بما يتوقف في تصوره على المفهوم المعرف.

### ثانياً - تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

يعتبر المنهج الاستدلالي من المناهج التي طبقت بكل مبادئه وأدواته في حقل العلوم القانونية منذ أزمنة بعيدة، وخصوصاً عندما كان الترابط والتداخل قائماً بين الفلسفة والقانون بشكل كبير، حين طغت النظرة الفلسفية التأملية على العلوم القانونية وكان ذلك على حساب الدراسات العلمية التجريبية التطبيقية المعالجة للظواهر القانونية ولنتائجها، ليصادف هذا الأمر تطور المنهج الاستدلالي ليصل الى مجال تحليل ودراسة الظواهر الإجتماعية والسياسية والقانونية دراسة تحليلية وتأصيلية .

وفي الوقت الحالي لا يزال كل من المشرع والفقهاء والقضاة ورجالات القانون يستخدمون المنهج الإستدلالي في تفسير وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام والقارات القضائية العامة والمجردة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بحالات السلطة المقيدة والاختصاص الدستوري القانوني المقيد لكل من المشرع والقاضي، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بفرعي القانون المدني والجنائي حيث يتوجب الأمر هنا وكأصل عام الإلتزام بإرادة المشرع القانوني في تفسير وتطبيق القواعد القانونية في ما قد يتعرض له من إشكالات قانونية عند مباشرة أي خصومات أو دعاوى قضائية قانونية، حيث يستخدم القاضي هنا القواعد والمبادئ والأحكام القانونية العامة والمجردة والموجودة مسبقاً ليقبس عليها ويستنبط منها النتائج والحلول والأحكام، وذلك بعد إجراء عمليتي الإسناد والتكيف القانونين للوقائع والظواهر القانونية وتفسيرها تبعاً للأحكام والقواعد الموجودة في مجموعات وتقنيات معروفة

مسبقاً، حيث يكثر هنا شرح القانون من الإستخدام للمنهج الإستدلالي وأدواته في تفسير قواعد النظام القانوني الساري المفعول.

كذلك فإن عمليات رسم السياسة التشريعية في الدولة، وإصدار التشريعات غالباً ما تستعين بالمنهج الاستدلالي وذلك عندما تنطلق هذه العملية من منطلقات وثابتة اديولوجية وفلسفية للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدولة، وتلتزم وفقاً لهذه الأديولوجية والثابت برسم السياسات القانونية وإصدار التشريعات اللازمة في نهاية المطاف.

وعليه فلا يزال المنهج الإستدلالي منهج ذو قيمة علمية كبيرة في نطاق البحوث والدراسات القانونية، سواء أكان ذلك فقهاً، أو تشريعاً، أو قضاءً، ورغم العيوب التي شابته في مجال العلوم الإجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة أخص. وخصوصاً أن الظواهر في مجال العلوم القانونية هي عبارة عن أشياء وحقائق ومعطيات حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد ولا يمكن بحثها ودراستها بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على مبادئ وأسس أخلاقية وفلسفية وطبيعية جامدة وثابتة من حيث الزمان والمكان.

### الفرع الثاني: المنهج الإستقرائي

يرى أصحاب الاتجاه المادي أن معيار المعرفة هو في "الحس" أو في اختبار المادة و هم لذلك اختبايريون و منهجهم في ذلك هو الاستقراء أي استقراء المادة في شأن حقيقتها، وهو ما سنتعرض له بالشرح من خلال ما يلي:

#### أولاً - تعريف المنهج الإستقرائي

ينصرف مفهوم الاستقراء الى كونه عبارة عن ذلك الاستدلال التصاعدي الذي ينطلق فيه الباحث في دراسته لظاهرة معينة من جزئياتها وصولاً الى كلياتها ومن خصوصياتها الى عمومياتها.

كما ينصرف الاستقراء إلى كل إستدلال يسير من الخاص الى العام، وهذا يشمل الدليل الاستقرائي والاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج العلمي القائم على أساس التجربة.

هذا ويعتبر أرسطو هو أول من استخدم المنهج الإستقرائي في أبحاثه حول الدول والحكومة، وذلك في مؤلفه "السياسة"، حيث بنى أفكاره حول المنهج الإستقرائي على أنقاض المنهج الاستنباطي الأفلاطوني، فعكس أفلاطون الذي يدرس الظواهر كما يجب أن تكون وانطلاقاً من الكل إلى الجزء، نجد أن أرسطو يركز في دراساته على الواقع المعيش والملموس.

وعند المقارنة بين مفهوم العام ومفهومه عند أرسطو نجد بأن الاستقراء بالمفهوم العام لا يمكن أن يقسم إلى إستقراء عام وإستقراء كامل وإستقراء ناقص، كوننا نريد بالإستقراء كل إستدلال يسير بنا من الخاص إلى العام، والاستقراء الكامل لا يسير من الخاص إلى العام بل يسير بالعكس، ومن أجل ذلك يعتبر الاستقراء الكامل استنباطاً لا استقراءً وإنما الاستقراء الذي يسير من الخاص إلى العام هو الاستقراء الناقص فقط.

والمنهج الاستقرائي يستمد مقومات بنائه من استقراء الوقائع ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولاً إلى الكل، فهذا المنهج معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع. وفي مجال العلوم القانونية، يعبر عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأسيلي. ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع. فكان المنهج الاستقرائي، أو في مفهوم القانون المنهج التأسيلي، والذي يمر فيه الباحث بعدة مراحل من أهمها، مرحلة تقصي ظاهرة معينة وفحصها، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة. كل هذا على عكس المنهج الاستنباطي. ومن خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقاً بشكل واسع من قبل مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري على وجه الخصوص.

وعند البحث في أنواع الاستقراء نجده ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

- **الإستقراء التام** : وهو إستقراء يقيني لأنه يقوم على إستقراء لكل جزئيات موضوع

البحث، سواء أكانت عبارة عن أجناس أو أنواع أو أفراد، بمعنى إنتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة.

- **الإستقراء الناقص** : وهو عبارة عن إستقراء غير يقيني كونه يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، بمعنى إنتقال الفكر من الحكم على بعض الجزئيات الى حكم كلي، يتناول كل النوع والجنس الذي يشمل هذه الجزئيات، أي الانتقال من معرفة جزئية الى معرفة كلية .

وهذا الإستقراء الناقص بدوره ينقسم الى قسمين:

● **الاستقراء الناقص المعلل** : وهو إستقراء يقيني لأن الحكم فيه يستند الى علة مشتركة قائمة في كل جزئياته، أي أنه إستقراء كمي وكيفي يقوم على الملاحظة والتعليل معا.

● **الاستقراء الناقص غير المعلل**: وهو إستقراء غير يقيني لأن الحكم فيه لا يقوم على أساس التعليل وإنما على الملاحظة فقط.

### ثانيا - تطبيق الإستقراء على العلوم القانونية

فهذا المنهج معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي، ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم، في مقدمة أو رصد الأسباب، ويليهما ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم، الذي يبني على كل ما سبق ويعد تطبيقاً له.

وعند التفصيل في مجال العلوم القانونية نجد بأن المنهج الإستقرائي ينطبق بشكل أخص في مجالي القانون الجنائي و القانون الإداري باعتبارهما الأكثر واقعية و تطبيقية و اجتماعية، و من أمثلة الإستقراء تتبع اتجاهات القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة، أو أحكام القضاء المتعلقة بالدفع بعدم دستورية القوانين.

غير أن هذا المنهج تعرض لكثير من الانتقاد خصوصا أن هذا المنهج ظل متأثرا بالفكر الأرسطو طاليسي متأثرا فلسفيا ومنطقيا أكثر مما كان متأثرا عمليا واقعيا، كما أن أرسطو بحد ذاته لم يوضح في منهجه هذا نوعية التوازن بين الكم والكيف مما أثر على الحقائق المراد التوصل لها من خلال إتباع خطوات هذا المنهج.

### الفرع الثالث: المنهج التجريبي

يتعلق هذا المنهج بإجراء التجارب للحصول على نتائج، ويستخدم التجارب لاكتشاف الأسباب، والعوامل، والمؤثرات التي تؤثر في الظواهر والوقائع، فهو يلجأ إلى التحديد الدقيق للأسباب، والمتغيرات التي تؤدي إلى إحداث الظاهرة، وتسييرها والتحكم بها.

وهو كغيره من مناهج البحث العلمي يجري التجارب عادة على عينات بشرية، وغير بشرية، إنسانية، وغير إنسانية، ومادية أو معنوية، محسوسة أو غير محسوسة.

وعليه فإن المنهج التجريبي في دراساته، وتحليلاته للظواهر الطبيعية، والإنسانية يشترك مع غيره من مناهج البحث العلمي الأخرى في إجراء التجارب على الظواهر، والوقائع، وعينات الدراسة للتأكد من حقيقة الظاهرة، أو لإثبات صحة الفرضية، أو الحصول على النتائج. إلا أنه يختلف عنها في أنه منهج محفوز مقصود، غير حيادي. فهو لا يكتفي بإجراء التجارب المتعلقة بالظواهر كظواهر، وكما هي. فهو لا يكتفي بالوقائع كما هي، وإنما في تجاربه يحدث تغييرات، ويأتي بعوامل، ويخلق أسباباً، ويستخدم مؤثرات تؤثر على الظواهر، والوقائع عينات الدراسة ليحصل على نتائج، وآثار متوقعة، ومفترضة، وهو ما سنحاول تبين مفهومه في مرحلة أولى، ثم إسقاطه على حق العلوم القانونية في نقطة ثانية.

**أولاً - مفهوم المنهج التجريبي:** على إعتبار أن هذا الأخير يعتبر من أهم مناهج

البحث العلمي استخداماً، إذ أنه يعتمد على التجربة كعمود فقري له حيث يصف العلاقة السببية بين المتغيرات إحداها متغير تابع والمتغيرات الأخرى متغيرات مفسرة أو مستقلة أو شارحة، وهو ما سنتعرض له بشئ من التفصيل من خلال مايلي.

## **1 - تعريف المنهج التجريبي**

يقوم المنهج التجريبي على قاعدة أن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المماثلة، فهو محاولة من الباحث للتحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية المكونة أو المؤثرة في تكوين الظاهرة بإستثناء متغير واحد يقوم الباحث بتطويعه وترويضه أو تغييره بهدف قياس وتحديد تأثيره في العملية، وهذا يعني أن التجريب ممكن فقط حين يكون بالإمكان ضبط المتغيرات.

كما يعرف المنهج التجريبي بأنه:

- أسلوب تجريبي يتعلّق بإدخال سبب أو عامل على حركة ظاهرة للحصول على نتائج معيّنة أو تأكيد فروض محدّدة.

- أسلوب تجريبي يتعلّق بإحداث تغيير مضبوط على ظاهرة موضوع الدراسة وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار.

- أسلوب تجريبي يتعلّق باستخدام إجراءات وتدابير ومتغيّرات مؤثرة لمعرفة مدى تأثيرها على واقع معيّن أو ظاهرة محدّدة.

- أسلوب يتعلّق بإجراء تجارب لمعرفة العلاقة بين عاملين أحدهما يسمى عامل تجريبي مستقلّ وآخر يسمى عامل تابع.

- أسلوب يتعلّق بإجراء تجربة لقياس أثر أحد المتغيّرات المستقلة على متغيّر تابع آخر.

- الأسلوب المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، لكي نصف الظواهر و نفسرها، مع استخدام التجربة باستمرار دون الاعتماد على مبادئ الفكر و قواعد المنطق الصوري وحدها.

## 2- خصائص المنهج التجريبي: للمنهج التجريبي مجموعة من الخصائص التي

تميزه عن باقي المناهج الأخرى والتي يمكن لنا أن نوجزها في أربعة أساسية وهي:

- بداية يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية، ويمكن تقسيم هذه الملاحظة المضبوطة إلى ملاحظة بحتة وملاحظة مع التجربة، حيث تعتمد الملاحظة البحتة على عزل صفات الشيء ذهنياً من أجل إدراك العلاقة بين خصائصه، أي بقصد الكشف عن القوانين العامة، في حين تعتمد الملاحظة مع التجربة على المقابلة بين الفرضيات والوقائع، فهي تقوم على التحليل الواقعي، بخلاف الملاحظة البحتة التي تكتفي بالتحليل المنطقي.

- يكشف المنهج التجريبي عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيّرات. والمفهوم العامّ للسببية هو أنّ حادثاً أو ظاهرة معيّنة تؤدّي إلى حدوث حادثة أو ظاهرة أخرى، فحدث أياً ظاهرة خاصّة إذا كانت اجتماعية، لا يرجع إلى عامل واحد بل إلى عوامل وظروف محدّدة ومتعدّدة.

- إن متانة المنهج التجريبي وقوته تكمن في أن الباحث يحاول في كل تجربة اختبار فرضية توضّح وجود علاقة سببية منتظمة بين متغير وظاهرة معينة أو متغير آخر، وذلك عن طريق اختبار مجموعتين متكافئتين ومتساويتين. كما تتمثل هذه القوة في خضوعه للتحكم والضبط، فالباحث لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود، بل يتدخل في تكوين المواقف التجريبية وفي توجيه العوامل والظروف بالحذف أو الإثبات وفي تنظيمها وفي ترتيبها، كما يمكن للباحث أن يفرض الضوابط على تجربته، بحيث يبعد أي احتمال لتدخل عوامل أخرى أثناء قيامه بالتجربة.

- وأخيرا يسمح المنهج التجريبي بتكرار التجربة للتأكد من صحة النتائج ودقتها، فتعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى يساعده في اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات بسرعة ودقة أكثر.

### 3- خطوات المنهج التجريبي: تتلخص خطوات المنهج التجريبي في النقاط التالية:

- الشعور بالمشكلة .

- مراجعة الدراسات السابقة للتحقق من عدم دراسة المشكلة سابقا، وللتعرف على نتائج الدراسات ذات العلاقة.

- تحديد وتعريف المشكلة التي سيتم دراستها.

- وضع الأسئلة والفرضيات المناسبة .

- تصميم المصطلحات.

- تصميم منهجية البحث بتحديد أفراد العينات والمجموعات المستقلة والضابطة والمقاييس والمصادر والإختبارات المطلوبة.

- جمع البيانات وإجراء التجارب المطلوبة.

- تحليل وتفسير البيانات وعرض النتائج وتقرير قبول الفرضيات أو رفضها .

- عرض النتائج النهائية في صيغة تقرير لأغراض النشر .



#### 4- مميزات وعيوب المنهج التجريبي: لكل منه مجموعة من المميزات والعيوب،

والمنهج التجريبي لا يخرج على هذا السياق العام، وعليه سنحدد بداية مميزات هذا المنهج، ثم نستطرق للعناصر التي مثلت عيوباً له

##### • المميزات:

- يمكن من خلال هذا المنهج يمكن الجزم بمعرفة أثر السبب على النتيجة لا عن طريق الاستنتاج كما هو بالبحوث السببية المقارنة.
- يعتبر المنهج التجريبي هو المنهج الوحيد الذي يتم فيه ضبط المتغيرات الخارجية ذات الأثر على المتغير التابع.
- أن تعدد تصميمات هذا المنهج جعله مرناً يمكن تكيفه إلى حد كبير إلى حالات كثيرة ومتنوعة.

##### • العيوب:

- صعوبة تحديد جميع المتغيرات التي تؤثر على نتائج التجارب التي يجريه الباحث إذ إن أحد أو بعض هذه المتغيرات قد يغفلها الباحث لعدم معرفته بوجودها.
- شعور أفراد المجموعة بأنها تخضع لتجارب معينة قد تؤدي إلى تعديل سلوكها وأدائها مما ينتج عنه فشل التجربة.
- تردد بعض أصحاب المشروع أو إدارته وتخوفهم من احتمال كشف أسرار الأعمال أمام المنافسين قد يعيق تطبيق هذا المنهج.
- الصعب أن يتمكن الباحثون اختيار مجموعتين متكافئتين أما من جميع الوجوه والأبعاد وبالتالي فإن نتائج التجربة لا بد أن تتأثر بالفروق بين صفات وخصائص المجموعتين .
- يكون إجراء التجريب في العادة على عينة محدودة من الأفراد وبذلك يصعب تعميم نتائج التجربة إلا إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً دقيقاً.
- ليس بالضرورة أن تزود التجربة الباحث بمعلومات جديدة إنما يثبت بواسطتها معلومات معينة ويتأكد من علاقات معينة.
- تعتمد دقة النتائج تعتمد على الأدوات التي يستخدمها الباحث.

- تتأثر دقة النتائج بمقدار دقة ضبط الباحث للعوامل المؤثرة علماً بصعوبة ضبط العوامل المؤثرة خاصة في مجال الدراسات الإنسانية.
- تتم التجارب في معظمها في ظروف صناعية بعيدة عن الظروف الطبيعية ولا شك أن الأفراد الذين يشعرون بأنهم يخضعون للتجربة قد يميلون إلى تعديل بعض استجاباتهم لهذه التجربة.
- يواجه استخدام التجريب في دراسة الظواهر الإنسانية صعوبات أخلاقية وفنية وإدارية متعددة.
- إن شيوع واستخدام أسلوب تحليل النظم وانتشار مفهوم النظرة النظامية وجهت اهتمام الباحثين إلى أن العوامل والمتغيرات لا تؤثر على الظاهرة على انفراد، بل تتفاعل هذه العوامل والمتغيرات وتتربط في علاقات شبكية بحيث يصعب عزل أثر عامل معين بشكل منفرد.

## ثانياً - المنهج التجريبي في العلوم القانونية

تعتبر العلوم القانونية من الميادين التي يزدهر فيها المنهج التجريبي شأنه في ذلك شأن باقي العلوم الإجتماعية، وذلك على حساب التوجه الفلسفي والعقلي والتأملي الذي أصبح يتناقض مع هذه العلوم.

وعليه فقد طبق المنهج التجريبي لدراسة الكثير من الظواهر القانونية وخصوصاً ما تعلق منها بالحياة الإجتماعية، كعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الإجتماعي، والبحوث المتعلقة بعلاقة القانون بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والبحوث المتعلقة بالعلاقة بين الدولة والسلطة والقانون، وأيضاً البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب ووضع السياسات والقواعد القانونية وغيرها من المجالات ذات الصلة.

كل ذلك فقد طبقت المدارس الوضعية وخصوصاً في ميدان العلوم الجنائية المنهج التجريبي في الأبحاث المتعلقة بظاهرة الجريمة وذلك عند البحث في أسبابها وأشكالها وطرق الوقاية منها، كما إزدهر هذا المنهج في مجال القانون الجنائي عند إكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الإجتماع القانوني، وذلك بعد سيادة المدارس الجنائية التجريبية كالمدرسة الوضعية في علم الإجرام والعقاب في إيطاليا، والمدرسة الإشتراكية في علم الإجرام والعقاب، وغيرها من المدارس التي وجدت بأن المنهج التجريبي

هو المنهج الأكثر عملية في تفسير ومعالجة ظواهر الجريمة المختلفة ورصد العقاب المناسب لكل منها.

وهنا فإن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في حقل العلوم القانونية تلك الدراسات التي قامت بها بولندا سنة 1960 بغرض إصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات المدنية، فضلا عن الدراسة التي قام بها "مورير جو" حول ظاهرة البيروقراطية في مصر.

فالعلوم القانونية هي بالتالي ميدان خصب وأصيل لإستخدام المنهج التجريبي عند دراسة الظواهر الإجتماعية ذات البعد القانوني، لإستخراج المبادئ والنظريات والقوانين العملية في مجال العلوم القانونية لكشف وتفسير هذه الظواهر من جهة وللتبوء بها والتحكم فيها وحلها من جهة أخرى.

وتبرز على رأس فروع القانون قابلية للتطبيق في هذا المجال القانون الجنائي وقانوني الإجراءات المدني والجنائي والقانون الإداري نظرا لكونها أكثر فروع القانون واقعية وعملية وتطبيقا على أرض الواقع، حيث أن هذه الفروع تمتاز بكونها أكثر الفروع حيوية وحركية وتغيرا، كما أنها تلتصق بالواقع المحسوس والمتغير والمتداخل والكثير التطور، كما أنها أكثر فروع القانون تداخلا وتفاعلا بباقي العلوم الإجتماعية الأخرى، لذا كانت هذه الفروع بالأخص أسهلها عند تطبيق المنهج التجريبي، وذلك عن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية، ووضع الفرضيات والبدائل بشأنها ثم القيام بالتجريب عن طريق التحويل والتركيب لهذه الفرضيات والبدائل المطروحة يمكن إستخراج وإستنباط الحقائق العلمية والموضوعية السليمة حول الظواهر والأمور والمعطيات القانونية عن طريق إستخدام هذا المنهج التجريبي.

### الفرع الرابع: المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الهامة في مجال العلوم القانونية، ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ، فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها، والمنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كدراسة القانون الجنائي بلاد الرافدين مثلا، وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن

الإحاطة في فترة من فترات التاريخ، كما وقد يكون المنهج التاريخي تحليليا لا يتقصر فيه الباحث على فهم وسرد الظواهر والنظم بل يمتد الى تحليلها التعليق عليها تمهيدا لدراسة الأوضاع والنظم المعاصرة، فالفهم الكامل لهذه الأوضاع والنظم وما تؤديه من وظائف في الوقت الراهن لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها، والباحث في نظام قانوني معين دون النظر في تاريخه يماثل تماما عزل هذا النظام عن بقية النظم الأخرى التي يرتبط به. وعليه تسنعر في هذه النقطة الى تحديد مفهوم المنهج التاريخي، ثم تبيان خطواته، وأخيرا تطبيقاته في مجال العلوم القانونية.

### أولا - تعريف المنهج التاريخي

يعرف المنهج التاريخي بعدة تعريفات نذكر من أهمها:

- الأسلوب أو الطريقة التي اتبعت في تدوين، ورواية ما حدث في الماضي.
- الطريقة المستخدمة في دراسة الظواهر، والأحداث، والمواقف التي مضى عليها زمن قصير، أو طويل.
- فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث التاريخية الماضية، والتطورات التي مرت عليها
- الأسلوب الذي يدرس الظواهر القديمة، وتطوراتها؛ وذلك للربط بين الأسباب، والنتائج.
- طريقة تقصي الحقائق العلمية البشرية التاريخية، للوصول إلى نتائج وقوانين، وقواعد يمكن تعميمها، واستخدامها للتنبؤ المستقبلي ضمن السياق التاريخي.
- الطريق التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية خلال زمان، ومكان خاصين بالبشرية معينين.
- وسيلة جمع المعلومات التاريخية البشرية من المصادر الأولية أو الثانوية الداخلية والخارجية.

- الوسيلة التي يستخدمها الباحث للاستعانة بالوثائق، والآثار للتعرف على الحضارات الإنسانية السابقة.

وبناء على ما تقدم يتبين لنا بأن فالمنهج التاريخي يقوم بدور كبير في اكتشاف الحقائق التاريخية وإثباته بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق التأصيل والإثبات وتأكيد هوية الوثائق التاريخية، وتقييمها وتحليلها، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية المقصود معرفتها والتعرف عليها.

وبهذا يمكن القول بأن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد التدقيق في صحة معلوماتها وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبياً.

**ثانياً - أهمية وأهداف المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي شأنه شأن باقي مناهج البحث العلمي له أهمية وأهداف خاصة يتميز بها عن باقي المناهج نعددها في مايلي:

#### 1- أهمية المنهج التاريخي:

- التعرف على ما سبق بحثه وما توصل اليه السابقون في البحوث.
- يساعد على بناء الإتجاهات حاضرة ومستقبلية.
- التعرف على النظم الأخرى و البيئة التي نشأت فيها وتاريخ و تطورها.
- معرفة السلبيات والإيجابيات في حلول المشاكل وإستنباط ما يناسب الحلول في الحاضر.

- يساعد في حل مشكلات معاصرة على ضوء إسقاطات الماضي.
- زيادة المعرفة النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها .
- يساعد لإعادة تقييم المتغيرات لفروض معينة أو نظريات أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر دون الماضي.
- يمكن إستخدامه إلى العلوم الطبيعية، الاقتصادية، العسكرية والعلوم القانونية وباقي العلوم الأخرى.

#### 2- أهداف المنهج التاريخي:

- التعرف على نشأة الظاهرة.
- التأكد من صحة حوادث الماضي بوسائل علمية.
- الكشف عن أسباب الظاهرة بموضوعية على ضوء ارتباطها بما قبلها
- أو بما عاصرها من حوادث.
- ربط الظاهرة التاريخية بالظواهر الأخرى الموائية لها و المتفاعلة معها .
- إمكانية التنبؤ بالمستقبل من خلال دراستنا للماضي.

ثالثا - خطوات المنهج التاريخي: للمنهج التاريخي مجموعة من الخطوات نوجزها في:

### 1 - خطوة اختيار الموضوع (اختيار المشكلة):

بمعنى تحديد المشكلة أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي، لاستخراج فرضيات علمية تكون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات.

ومن هنا تعتبر عملية تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا، من أول وسائل نجاح البحث التاريخي، في الوصول إلى الحقيقة التاريخية. لذا يشترط في عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

- يجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر.
- يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة جامعة مانعة.
- يجب أن تصاغ بطريقة جيدة ملائمة للبحث العلمي التجريبي والخبري.

علمية تحديد المشكلة التاريخية الشروط التالية :

- أن يقتنع الباحث بالمشكلة التي يراد دراستها .
- أن تحدد المشكلة بصورة واضحة .
- ألا يكون اختيار المشكلة عشوائيا و سطحيا .
- أن تتوفر الرغبة في اختيار المشكلة دون تحيز أو ضغط .
- أن تكون هناك حاجة لدراسة المشكلة .
- أن تتوفر المصادر و المعلومات و الزمن الكافي للبحث .

2- إعداد فرضيات البحث: لكي يستطيع الباحث إنجاز بحثه بشكل عام لابد له من تحديد فرضية أو فرضيات، سواء إعتد المنهج التاريخي أو غيره من المناهج، لأن الفرضية تساعد الباحث في تحديد مسار بحثه واتجاهه، وتوجهه لجمع معلومات معينة، والفرضية في المنهج التاريخي هي بمثابة البوصلة للباحث والتي تحدد وجهته نحو جمع وآلية معالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة أو الحدث المدروس، وعادة ما تتعد الفروض بالنسبة للدراسات التاريخية لأن معظم أحداثها لا يمكن تفسيرها بشكل موضوعي لسبب واحد، ذلك أن الأحداث التاريخية معقدة ومتداخلة وغير معاصرة، ويصعب فب العادة ربطها بسبب واحد.

### 3- مصادر المعلومات في البحث التاريخي :

وتقسم مصادر المعلومات في المنهج التاريخي الى قسمين أساسيين وهما:

أ- المصادر الأصلية: وهي التي تحتوى على بيانات ومعلومات أصلية وأقرب ماتكون للواقع وهي غالبا ما تعكس الحقيقة ويندر ان يشوبها التحريف، فالشخص الذى يكتب كشاهد عيان لحادثة أو واقعة معينة غالبا ما يكون مصيبا واقرب للحقيقة من الشخص الذى يرويها عنه او الذى يقرأها منقولة عن شخص او اشخاص آخرين كذلك يمكن القول ان المصادر الاولية هي التى تصل الينا دون المرور بمراحل التفسير والتغيير والحذف والاضافة، ومن أهمها نذكر

- السجلات، والوثائق سواء المكتوبة، أو الشفوية التي كانت موجودة في فترة زمنية متعلقة بالظاهرة موضوع البحث.

- الآثار التاريخية: كالمباني القديمة، والأدوات، والملابس القديمة.

- المجلات، والصحف، والتي كانت موجودة في تلك الفترة الزمنية محل للدراسة، وفيما يسمى أحيانا بالمخطوطات.

- القصص، والأساطير، والدراسات السابقة، والحكايات الشعبية.

- المذكرات، والسِّير الذاتية للأشخاص الذين عاشوا في تلك الفترة الزمنية محل الدراسة.

- المصادر الشخصية، وتعني الأشخاص الذين عاشوا، وشاهدوا الأحداث الزمنية الماضية: كالأباء، والأجداد بحيث يُستفاد من شهادتهم على تأكيد المعلومات والحقائق التاريخية المطلوبة.

- الكتب العلمية والفنية المتعلقة بحقائق وأحداث موضوع البحث التاريخي.

ب- **المصادر الثانوية** : هي من غير المصادر الأولية مثل الكتب المؤلفة ومقالات الدوريات وغيرها من المصادر المنقولة عن المصادر الاخرى الأولية منها وغير الاولية.

ويعتمد البحث التاريخي أساسا على المصادر الاولية باعتبارها أقرب للحدث المطلوب دراسته، وأن لا يمنع ذلك من الاستعانة بالمصادر الثانوية اذا ما تعذر الحصول على مصادر أولية، أو اذا رغب الباحث الافادة مثلا من الاخطاء التي وقع فيها الاخرون ممن سبقوا الباحث، أو للتأكد من البحث الذي يقوم به لم يسبقه اليه آخرون من قبل.

#### 4 - نقد المصادر التاريخية

أ- **النقد الخارجي للمصادر التاريخية** : يرتبط نقد المعلومات الخارجي بمدى صدق وأصالة مصدر المعلومات أيا كان نوعه وشكله، ويركز كذلك على تحقيق شخصية المؤلف أو الكاتب وزمن الوثيقة ومكان صدورها، وتثار في هذا الصدد مجموعة من الأسئلة التي لا بد أن يجد الباحث الإجابة المقنعة لها من قبيل:

- في أي عصر ظهرت الوثيقة أو المصدر ؟
- من هو الكاتب أو المؤلف ؟ وهل هو الذي كتب النسخة الأصلية من الوثيقة ؟
- هل الوثيقة التي يعتمدها هي النسخة الأصلية أم صورة عنها ؟ وإذا كانت بصورة عن الأصل هل يمكن العثور على النسخة الأصلية ؟
- متى ظهرت الوثيقة لأول مرة وأين ؟

ولكي يتتبع الباحث أصول الوثائق وإكتشاف مابها من تزوير وتعديل فإنه يبدأ بفحص دقيق لمحتواها ولغتها بناءا على معايير وأسس معينة مثل:

- التأكد من حدوث أي تعديل أو تغيير على الوثيقة.



- هل التعديل أو التغيير الذي طرأ كان للزيادة أم للحذف من الوثيقة.
- أين تم التعديل أو التغيير ولماذا.
- هل كتبت الوثيقة بلغة العصر المنسوبه له.

## ب - النقد الداخلي :

تعتبر الخطوة الحقيقية في المنهج التاريخي هي عملية النقد الباطن، ويقصد بهذه العملية ما قصده صاحب الوثيقة من هذه الوثيقة، ومن ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أو كان ناقلاً عن غيره، ذلك أن صاحب الوثيقة قد مر بجملته أدوار، حيث بدأ بكونه شاهد عيان شاهد حدثاً ما ثم أدركه ثم متبه، وهذه الكتابة تمر بجملته أدوار بداية من استخدام ألفاظ ثم استخدام تعابير ثم طريقة تنظيم الوصف، وكل هذه الحلقات المتتالية من العملية يمكن أن يقع الخطأ في إحداها، فعلينا هنا إذن أن نتعرف بدقة أين وقع الخطأ وأي كان الصواب، وهل استطاع أن يروي الحادث كما شاهدته تماماً، أو هل لم تكن ثمة دواعي إما للتزييف أو الخداع المقصود أو الإنخداع بأي خطأ، أو لعدم الدقة في رواية الحادث إما لأسباب شخصية أو لأسباب خارجة عن إرادته.

فبداية من المشاهدة ومرورا بالتسجيل ووصولاً إلى الصيغة التي بحوزتنا من الوثيقة، توجد سلسلة طويلة من العمليات التي قد يخطأ فيها صاحبها، ومهمنا الناقد الباطن إمتحان صحة كل هذه العمليات، ولكنها عملية شاقة ومعقدة تحتاج إلى صبر طويل وقدرة على إستعادة كل الخطوات الفعلية التي مر بها صاحب الوثيقة حتى سجلها على النحو التي وصلت عليه.

## 5 - عملية التركيب و التفسير : هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة

والمترفة، وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية، وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

- تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها، وللموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

- تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير ومقاييس منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

- ملء الثغرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات، في إطار وهيكلي مرتب منظم. وتتم عملية ملء الفراغات هذه عن طريق المحاكمة، التي قد تكون محاكمة تركيبية سلبية، عن طريق إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، وقد تكون المحاكمة ايجابية، بواسطة استنتاج حقيقة أو حقائق تاريخية لم تشر إليها الوثائق، من حقيقة تاريخية أثبتتها الوثائق والأدلة التاريخية.

- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عملية التسبب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة.

#### 6- استخلاص النتائج وصياغة تقرير البحث : عند إنتها الباحث من جمع

المعلومات وفحصها وتحليلها ونقدها ومن صياغة الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والحوادث التاريخية محل الدراسة، ومن ثم إختبار وتحقيق كل فرض من الفروض التي قدمها فإنه يتعين عليه هنا أن ينتقل الى آخر مرحلة من مراحل بحثه ذو الصبغة التاريخية وذلك من خلال العمل على إستخلاص النتائج المتوصل لها، ومن ثم كتابة التقرير المتعلق بالبحث والذي يلخص فيه الحقائق والنتائج المتوصل لها بمنهج بعيد عن المبالغة والخيال والأسطورة وذلك في قالب علمي وأكاديمي وقانوني.

غير أنه يتوجب هنا أن نشير الى أنه وبالرغم من أهمية المنهج التاريخي كمنهج علمي أكاديمي ذو أهمية كبيرة جدا في كل الحقول العلمية ومن بينها الحقل القانوني، إلا أن ذلك لا يمنع من ذكر بعض المآخذ على هذا المنهج، وذلك من قبيل أن المعرفة التاريخية هي معرفة جزئية، حيث لا يمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي، وذلك بسبب مصادر هذا المنهج وتعرضا للتلف أو التزوير وعدم تسجيل كل الأحداث التاريخية.

كذلك يواجه الباحثون هنا صعوبة كبيرة في تطبيقه على البحث القانوني بسبب طبيعة الظاهرة التاريخية وصعوبة إخضاعها للتجربة، كما أن هذه المادة التاريخية أكثر تعقيدا من

كل المواد والمعلومات والمعارف العلمية الأخرى، ولا يمكن تجربتها وبذلك يصعب كثيرا إثبات الفرضيات.

غير أنه وبالرغم من كل هذه الملاحظات إلا أن المنهج التاريخي يعتبر المنهج الوحيد الذي يمكن استخدامه لدراسة تطور ظواهر وأحداث الحياة القانونية وتعقب مساراتها من أن حدثت وإلى غاية اليوم.

#### رابعا - تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل، فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

وهنا فإن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة.

كما أمكن التعرف على الأحكام والحقائق العلمية والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإداري الإسلامي، الجزائري، الصيني، الهندي... الخ.

وعليه وكتقييم للمنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية نجد بأنه يقوم بدور كبير في إكتشاف وإثبات الحقائق التاريخية القانونية بطريقة علمية وموضوعي ودقيقة، وذلك عن طريق تأصيل وإثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية وتقييمها وتحليلها تاريخيا، ومن ثم إستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية القانونية المقصود معرفتها والتعرف عليها.

كما وتزداد قيمة المنهج التاريخي قوة ومنفعة علمية في ميدان الدراسات والبحوث القانونية، لأن معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية الى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد، لذا كانت معرفة وإستخدام المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية حتمية علمية ومنهجية وتربوية قائمة في مجال البحوث والدراسات القانونية.

### الفرع الخامس: المنهج الوصفي

لقد بدأ منهج البحث الوصفي عند الغرب في نهاية القرن الثامن عشر، ونشط في القرن التاسع عشر، حيث ركزت الدراسات الاجتماعية التي قام بها "فريدريك لوبلاي"، حيث ركزت الدراسات الاجتماعية التي قام بها "فريدريك لوبلاي" بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية، والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، ولكن التطور الهام الذي أسهم في تطوير الأسلوب الوصفي في البحث كان في القرن العشرين.

وهنا فقد كان الأسلوب الوصفي مرتبطاً منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية كالبحوث السلوكية لعدم تمكن الباحث من إجراء تجارب في مثل هذه الموضوعات.

وكما هو الحال في بحوث المجالات الإنسانية، فإن الأسلوب الوصفي يمكن استخدامه في مجال دراسة الظواهر الطبيعية المختلفة، وإنطلاقاً من هنا سنتعرض للمنهج الوصفي ودوره في مجال العلوم القانونية بشيء من التفصيل في النقاط التالية.

### أولاً - تعريف المنهج الوصفي

من بين تعريفات المنهج الوصفي نذكر:

- هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية، ودقيقة عن ظاهرة، أو موضوع محدد، من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية.

- عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية يمكن تفسيرها.

- وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة، أو موضوع محدد بصورة نوعية أو كمية رقمية من خلال فترات زمنية معددة.

- وصف أو رصد لظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونها أو مضمونه.

- وصف ظاهرة، أو موضوع اجتماعي معين وتجميع، وتحليل بيانات عنه لمعرفة العوامل المؤثرة فيه.

- عبارة عن دراسة الظاهرة أو الواقع موضوع البحث أو الدراسة كما هي في واقعها، ويهتم البحث فيه على وصفها وصفا دقيقا من أجل الوصول الى استنتاجات تسهم في التطوير والتغيير، ويعبر عنها بالأسلوب الكمي أو النوعي، مستخدما في ذلك بعض أدوات البحث العلمي الخاصة كالإستبيان والمقابلة، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات والعلوم الإنسانية كالعلوم القانونية،

وبالتالي يهدف المنهج الوصفي هنا الى الكشف عن نواحي القصور والضعف وعلى تتبع تطور النشاطات والأعمال وعلى إظهار الفروق والإختلافات في الممارسات المختلفة وأن يقوم الأهداف والعلاقات المرسومة وما تم تنفيذه فعلا.

### ثانيا: أهداف المنهج الوصفي:

يهدف الباحث من وراء الاستعانة بالمنهج الوصفي أثناء دراسته الى الوصول الى مجموعة من الأهداف نعددها في:

- فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، فهو يوفر بياناته وحقائقه وإستنتاجاته الواقعية كمقدمة سلمية لتحولات ضرورية نحو مستقبل أفضل.

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

- تحديد المشكلات الموجودة وتوضيح بعض الظواهر .
- إجراء مقارنة لبعض الظواهر وتقييمها .
- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والإستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصورات وخطط مستقبلية، وإتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- المنهج الذي يمكن أن يستخدم في التوصل الى حلول للمشاكل لجميع الحالات التي تخضع الى التحليلات الإعتيادية لمتغيرات البحث سواء كانت العلاقة بين المتغيرات جذرية أم علاقة أقل تجذيرا مرورا بتحليل بيانات تلك المتغيرات وتحويلها الى بيانات رقمية وأخضاعها الى عمليات إحصائية بغية مساعدة الباحث للتوصل الى حلول لمشكلة بحثه عن طريق تلك البيانات الرقمية ويقود ذلك الى توصيات تقترب من الحقيقة بدرجة عالية، وفي دراسات الظواهر الإنسانية والإجتماعية القانونية يعتبر المنهج الوصفي من أنسب المناهج وأكثرها استخداما كذلك في دراسة حالات الشركات ومعوقات تنفيذ أعمالها والتحديات والفرص وكذلك كثير من دراسات العلوم الجنائية.

**ثانيا خطوات المنهج الوصفي:** لا يختلف تطبيق وإستخدام المنهج الوصفي في البحث في مراحلها المختلفة عن تلك التي تشتملها الطريقة العلمية بشكل عام، حيث يبدأ هذا المنهج بتحديد المشكلة ووضع الفروض وجميع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها وتفسيرها وبالتالي الوصول الى النتائج والتوصيات، ويمكن تحديد هذه المراحل كما يلي:

- تحديد المشكلة وصياغتها.
- وضع الفروض وتوضيح الأسس التي بنيت عليها .
- تحديد المعلومات والبيانات التي يجب جمعها لأغراض البحث، وكذلك تحديد طرق وأساليب جمعها.
- جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة وبالأساليب التي تم تحديدها.
- تنظيم البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها.
- حصر النتائج والإستنتاجات وصياغتها.

- وضع التوصيات المناسبة.

وهنا فإن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل يشمل كذلك عملية تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها، وسبر لأغوارها من أجل الوصول إلى إستخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية في كل المجالات الإنسانية بما فيها ميدان العلوم القانونية.

**ثالثاً - أشكال الدراسات الوصفية و استخدامها في العلوم القانونية:** يشتمل المنهج الوصفي على شكلين من أشكال الدراسة التابعة له، وهما الدراسات المسحية ودراسة الحالة، وهو ما سنتناوله من خلال مايلي:

**1 - الدراسات المسحية :** وهي أحد أساليب المنهج الوصفي التي تقوم على جمع وتحليل البيانات عن طريق أدلة بحثية كالمقابلة والاستبيان والاستمارة من أجل الحصول على المعلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث، ويعرفه " ويتني Whitney" بأنه عملية تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعة أو إقليم لغرض التحليل والإستنتاج، ويشترط له أن يكون القصد منه الحصول على معلومات كافية لغرض إستنتاج قواعد تصلح للتطبيق في الأعمال المقبلة.

- وصف الوضع القائم للظاهرة بشكل تفصيلي و دقيق .

- مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم إختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة .

- تحديد الوسائل و الاجراءات من شأنها تحسين و تطوير الوضع القائم .

ويطبق أسلوب المسح عادة على نطاق جغرافي كبير أو صغير، وقد يكون مسحا شاملا أو بطريقة العينة، وفي أغلب الأحيان تستخدم في عينات كبيرة من أجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة، وبنسب خطأ قليلة وبالتالي تمكينه من تعميم نتائج دراسته على مجتمع الدراسة.

و هناك عدة أنماط للدراسات المسحية، نذكر من أهمها:

- المسح المدرسي: ويتعلق بدراسة المشكلات ذات الصلة بالميدان التربوي كظاهرة العنف المدرسي، والعقاب البدني والسلوك الإجرامي في المدارس

- المسح الاجتماعي: ويتعلق بدراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع بيانات رقمية عنها ويمثل هذا النوع من الدراسات وسيلة ناجحة في دراسة الواقع الحالي من أجل وضع الخطط التطويرية للمستقبل، ومن أمثلتها المشاكل الأسرية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية....الخ .

- المسح الاقتصادي : وتقوم به الشركات والمؤسسات الاقتصادية لتحقيق أكبر قيمة من الفوائد وتجنب الوقوع في المشاكل القانونية .

- مسح الرأي العام: ويقوم على دراسة المشكلات والظواهر عن طريق تعبير المجيبين عن آرائهم تجاه موضوع معين كالانتخابات أو القوانين أو إتفاقيات الشراكة...الخ .

كما ويمكن استخدام الدراسات المسحية في المجال القانوني من أجل دراسة الرأي العام الذي له تأثير على السياسة القانونية والتشريعية، حيث يعتبر استفتاء الرأي العام على سبيل المثال من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول الديمقراطية في القضايا السياسية كالاستفتاءات على التعديلات الدستورية أو الانتخابات، كما يستعمل المنهج الوصفي كذلك لمسح الوثائق القانونية ومقررات المؤسسات، لمعرفة المحتوى والمضمون، وتتبع تطور ممارسة معينة أو أسلوب محدد في أحد المؤسسات.

## 2-دراسة حالة

وتتمثل في دراسة حالة فرد أو أشخاص أو مؤسسة أ إدارة ما، كإدارة السجون أو الولاية أو البلدية، عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن الوضع الحالي لهذه الحالة محل الدراسة وكذا الأوضاع السابقة لها، ومعرفة العوامل التي أثرت عليها والخبرات الماضية لها لفهم جذور هذه الحالة باعتبار أن هذه الجذور ساهمت مساهمة فعالة في تشكيل الحالة بوضعها الراهن، فالحوادث التي مرت على الأفراد أو المؤسسات وتركت آثارا واضحة على تطور الفرد أو المؤسسة هي مصدر لفهم السلوك الحاضر لهذا الفرد أو تلك المؤسسة، ويجب التأكيد على أربعة جوانب لدراسة الحالة.

- أن دراسة الحالة هي إحدى الدراسات الوصفية.



- أنها تستخدم لإختبار فرض أو فروض معينة.  
- من الضروري التأكيد على الحالات الأخرى المشابهة التي يفترض تعميم النتائج عليها.

- التأكيد على الموضوعية والإبتعاد على الذاتية في إختيار الحالة وفي جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

ويتم جمع البيانات في مثل هذا الأسلوب بوسائل وأدوات متعددة منها المقابلة، الإستبيان، الوثائق....الخ، وتستخدم دراسة الحالة في كثير من الأحوال كمكمل للدراسات المسحية، ومع أن هذا الأسلوب يؤدي الى كشف العديد من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا أن ما يتم التوصل إليه من نتائج لا يمكن تعميمه على جميع الحالات الأخرى، إلا في حالة أن يتم التوصل الى نفس النتائج في عدد كافي من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع فهناك يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع الآخرين.

وعند القيام بدراسة الحالة يجب إتباع خطوات متسلسلة نوجزها في:

- الخطوة الاولى: وهي الخطوة التحضيرية وفيها يتم فيها التأكد من مدى ملاءمة منهج دراسة الحالة مع موضوع البحث وتشمل هذه المرحلة صياغة أولية لمشكلة البحث، والتأكد إذا ما كانت الإشكالية من النوع الاستكشافي أو التجريبي.

- الخطوة الثانية: وهي عبارة عن اختيار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها والتي يجب أن تعبر تعبيرا فعليا على المجتمع محل الدراسة.

- الخطوة الثالثة: وفيها يتم جمع البيانات والمعلومات، ويتطلب هنا مراعاة مجموعة من الشروط كتحديد الطريقة المناسبة لجمع المعلومات، والحصول على القبول من قبل المجتمع الذي ستجرى عليها الدراسة، والاستعانة بأكبر قدر من مصادر المعلومات و إجراء اختبارات المطابقة من أجل الزيادة في نسبة صحة المعطيات وغيرها من الشروط ذات الصلة.

- الخطوة الرابعة: وهي الخطوة الأخيرة وفيها يتم استخلاص النتائج وتعميمها ووضع اقتراحات تفسيرية والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات ومقارنتها مع النظريات الموجودة.

رابعاً: تقييم المنهج الوصفي: المنهج الوصفي كغيره من المناهج المستخدمة في ميدان العلوم القانونية له مجموعة من الإيجابيات كما أن له بعض الانتقادات والتي يمكن أن نعددها من خلال مايلي:

### 1- مزايا المنهج الوصفي:

- يقدم معلومات وحقائق موثوقة عن واقع الظاهرة الحالي محل الدراسة.
- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة داخل الظاهرة نفسها، كتوضيح العلاقة بين الأسلوب والنتيجة.
- يقدم تفسير للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها، مما يساعد على فهم الظاهرة نفسها.
- يساعد على التنبأ بمستقبل الظواهر.
- يعتبر هذا المنهج من أكثر مناهج البحث العلمي إستعمالاً من ميدان العلوم الإجتماعية من بينها العلوم القانونية مما يدل على ملائمتها لهذه العلوم.

### 2- عيوب المنهج الوصفي:

- قد ينطلق الباحث في دراسته على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة فيصل الى نتيجة خاطئة.
- يمكن للباحث هنا ألا يكون محايداً ويتحيز الى مصادر معينة لتزويده بما يرغب هو في الحصول عليه من معلومات.
- يكون دمج المعلومات في هذا المنهج عن طرق الملاحظة، وهذا ما يمكن من خلاله أن يقلل من قدرة الباحث على إتخاذ القرارات المناسبة.
- من خلال تطور الظواهر الإجتماعية وسرعتها وعدم ثبوتها فإن التنبأ بها يكون صعباً جداً مما يقلل من أهمية وقيمة هذا المنهج في ميدان العلوم القانونية.

### خامساً: تطبيقات المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية: تتعدد إستعمالات

المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية بحسب الظاهرة المدروسة والنتائج المراد التوصل له.

فبالنسبة للبحوث المسحية فهي تستعمل على نطاق واسع من أجل دراسة الظاهرة الإجرامية لا سيم بالنسبة للجرائم المرتبطة بالظروف الإقتصادية والإجتماعية والأسرية،

كجرائم السرقة والإختلاس وجرائم التشرد، وأغلب الجرائم المتعلقة بالأسرة، كما يستخدم المنهج الوصفي في الدراسات القانونية المتعلقة بالجوانب الإجتماعية كالتخطيط والإستشراف من أجل تلبية الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية للسكان، وكذا دراسة عمليات مسح العمل، وكذا عمليات سبر الآراء المتعلقة بالآراء والتوجهات السياسية في الإنتخابات والإقتراعات بمختلف أنواعها.

كما وبرز أيضا أهمية المنهج الوصفي عند دراسة القانون الدولي والعلاقات الدولية كدراسة حالة نزاع معين كالنزاع العربي الإسرائيلي، أو النزاع في كشمير أو دور مجلس الأمن في حل النزاعات بالطرق السلمية..... الخ حيث تساعد هذه الدراسات في إختيار أنجع الحلول.

### الفرع السادس: المنهج المقارن

يعتبر المنهج المقارن منهج قائم بذاته وهو من المناهج حديثة النشأة بالمقارن مع باقي المناهج الأخرى، فقد بدأ استخدامها أرسطو وأفلاطون كوسيلة للحوار والمناقشة، كما استخدم في الدراسات المتعلقة بالمواضيع العامة والقضايا الجزئية التي تحتاج إلى الدراسة والتدقيق، لذا فإنّ المنهج المقارن هو القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر على حدّ تعبير ابن خلدون والمقارنة بين خصائصها، وهو الأداة المثلى في علم الاجتماع لأنّه يقوم على أساس مقارنة الظاهرة الاجتماعية في وضعين أو أوضاع مختلفة، وهو ما سنحاول التطرق له ببعض التفصيل من خلال مايلي:

#### أولا - مفهوم المنهج المقارن

تعرف المقارنة لغة بأنها شد الشيء الى الشيء وربطه به، وجمع الأشياء بعضها الى البعض الآخر والموازنة بين الأشياء.

أما إصطلاحا فنجد أن هناك الكثير من التعريفات للمنهج المقارنة، فيعرف على أنه "عبارة عن أسلوب المقابلة والمقايسة بين الأحداث والظواهر المختلفة، وموازنة بعضها ببعضها الآخر، بهدف الكشف عما بينها من علاقات ووجوه شبه أو إختلاف وتباين".

كما يعرفه إيميل دوركايم بأنه "نوع من التجريب الغير مباشر، غير أنّ الظواهر الاجتماعية لا تخضع جميعها للمقارنة، إذ يمكن فقط مقارنة الظواهر المتجانسة عكس ما

هو قائم في الظواهر الفيزيائية والتي تسهل مقارنتها لقابليتها للتكرار وظهورها نتيجة حالات متماثلة".

كما يعرف المنهج المقارن بأنه " تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة، من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينهما، وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة و التحليل".

وعموما يمكن تعريف المنهج المقارن بأنه " الوسيلة العلميّة التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر والعمليات والتفاعلات والمؤسّسات الاجتماعية دراسة مقارنة تختصّ بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والمؤسّسات في مجتمعات مختلفة وبيئات متباينة جغرافيًا و إقليميًا، وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة"، وبالتالي فالمنهج المقارن يساعد الباحث عمى اكتشاف

الخصائص الكمية للظاهرة في ماضيها أو حاضرها أو مستقبلها، وذلك عن طريق المظاهرة وإبراز الخصائص المشتركة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تفهقر الظاهرة عبر الزمن.

## ثانيا - خطوات المنهج المقارن

يمكن لنا أن نحدد خطوات المنهج المقارن في خمسة خطوات نعددها كالتالي:

### 1 - تحديد مشكلة الدراسة

تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة، ويجب أن تصاغ بشكل واضح ودقيق، وتحديد وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة الأسرة، السجن، الإدارة، الدولة، الحزب، السلوك الانتخابي، الإصلاح القانوني، الرأي العام، شرط أن تكون صالحة للمقارنة.

### 2- صياغة وتحديد الفروض

فعدند مقارنة أنظمة متشابهة لابد من تحييد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بمقارنة الأنظمة المختلفة نقوم بتحييد المتغيرات المختلفة، والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.

### 3 - تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية

فالمفاهيم هي تلك الألفاظ التي تعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة، فمفهوم "رئيس الوزراء" يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والوزير الأول الجزائري والمستشار الألماني ورئيس الوزراء المصري، لا كما يجنبنا المسميات الزائفة، فالكثير من الدول تطلق على نفسها وصف الديمقراطية و هي ليست كذلك أبدا.

### 4 - جمع البيانات

وتعد من أهم الأسس التي تقوم عليها المقارنة، وذلك بالاستناد إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة، والملاحظة، والمقابلة، والوثائق، والسجلات، والتقارير، والإحصاءات الرسمية، والاختبارات، والمقاييس، والمصادر والمراجع، ويتحكم موضوع المقارنة وحده في الوسيلة المستخدمة. كما أنه غالبا ما يواجه الباحث صعوبات في جمع البيانات تتمثل في الوقت والمال، والتحريف المتعمد وغير المتعمد للمعلومات، صعوبة التنقل والسفر، واتقان لغة واحدة، معرفة دولة واحدة، وهذا يدفع الباحثين الاعتماد على التفكير الاستنتاجي، وهذا ما يحد من المقارنات، وغالبا ما يحدث ذلك في علم السياسة المقارن حيث ينزع معظم الباحثون إلى دراسة الولايات المتحدة عوض الدول الأوروبية على الرغم أنها أكثر ضربا في التاريخ.

### 5- الشرح والتفسير بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها

ويتحقق ذلك بعد صياغة الأنماط، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا في تلك الأنماط، ثم يعمل على تعميمها، إلا أن مرحلة التفسير تعترضها صعوبات كالاختزال، فمثلا بعد البحث الدقيق والمتأنى نصل إلى أن الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها أكثر من الذكور يكون احتمال أن تكون ذات نظام حكم ديمقراطي أكبر من تلك الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها منخفضة. غير أن هذا التفسير يبقى غير واضح، فيجب توضيح أسباب الارتباط بين الحكم الاستبدادي وعدم تعلم الإناث، فيمكن تفسير ذلك بمتغيرات أخرى مثلا كعدم المساواة داخل الأسرة، الفقر، المعتقدات الدينية والإثنية. ونصل بعد حصر العناصر المختارة إلى وضعها في صورة نمط ميثالي، كما تكمن الصعوبة

الأخرى في عدم الأخذ بجميع أبعاد الظاهرة؛ المحيط الثقافي، الاجتماعي الاقتصادي، والسياسي، التكنولوجي، القانوني... إلخ.

### ثالثاً - تطبيقات المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية

يستخدم المنهج المقارن على نطاق واسع في ميدان الدراسات القانونية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية، حيث يتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب الإدارة كالقرار أو التنظيم... إلخ.

كما يمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية ( المدن اليونانية ) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم القانون الدستوري.

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: "كومت"، "سبنسر"، "هوبنز"، وغيرهم التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج، وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات " دافي " و " موريه " في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

هذا وقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن " بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900 . وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات

الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون، كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

وهنا يتوجب الذكر بأن إعمال المنهج المقارن في الدراسات القانونية يكون بأحد صورتين على المستوى الأفقي أو على المستوى العمودي:

**فعلى المستوى الأفقي:** يمكن إجراء مقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحث عنها في كل نظام على حدة، فإذا إنتهى به المطاف بتناولها في النظام المقارن الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي وهكذا.

وعلى سبيل المثال في مسألة إختيار رئيس الجمهورية وعند المقارنة في أساليب إختياره في النظام الدستوري الجزائري والشريعة الإسلامية، ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباب في القسم الأول من الدراسة أساليب إختيار الرئيس في الدستور الجزائري، وفي القسم الثاني أساليب الإختيار في الشريعة الإسلامية فيوضح الموقف في كل نظام على حدة، مبينا أوجه الإتفاق والإختلاف بينهما.

**أما على المستوى العمودي:** هنا يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يتناولها في مختلف الأنظمة القانونية وفي آن واحد، ولا يتعرض لموقف كل قانون على حدة.

قلو رجعنا للمثال السابق فإن المنهج المقارن على المستوى العمودي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، الجزائري والشريعة الإسلامية. فمثلا عند الحديث عن إختيار رئيس الدولة - بمعنى تكوين الهيئة الناخبة- يجب بحث الأمر في النظامين معا وفي موضع واحد مبينا أوجه الإتفاق والإختلاف بين النظامين، وكذلك عند الحديث عن طريقة إختيار رئيس الدولة أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين في آن واحد

والجدير بالذكر أن المقارنة العمودية أحسن بكثير من الأفقية لأن هذه الأخيرة تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، وتصل في النهاية إلى دراستين مختلفتين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، في حين الدراسة العمودية تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والإختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلا عن منع تكرار الأفكار، مما يؤدي في النهاية إلى أن يكون البحث ذو قيمة علمية كبيرة.



